تنبؤات

برنارد لويس

مستقبل الشرق الأوسط



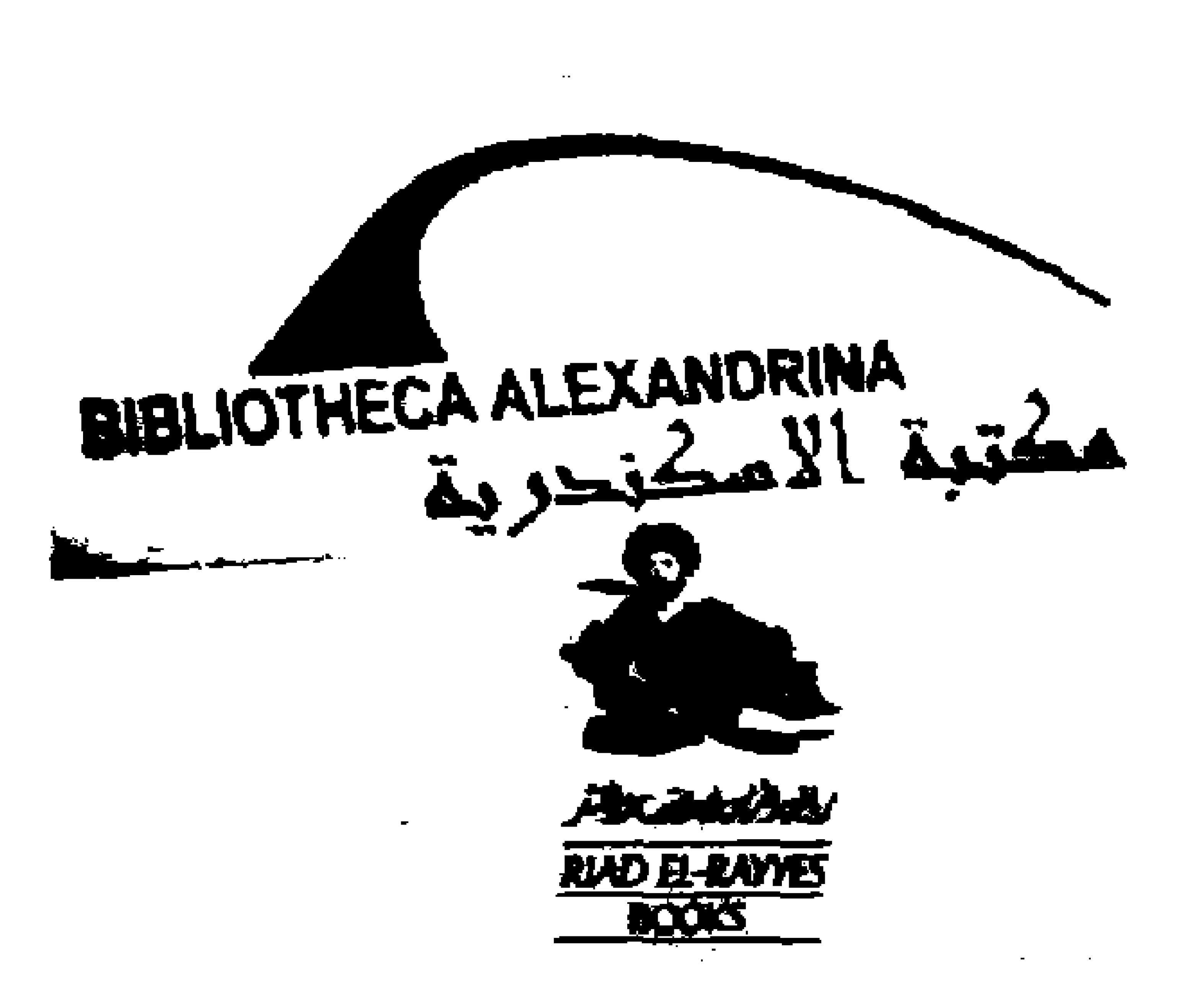
برنـــارد لويـــس

مستقبل الشرق الأوسط

تنبؤات

برنارد لويس

مستقبل الشرق الأوسط



Predictions

The Future of The Middle East

By:
Bernard Lewis

Published by Phoenix, London 1997.

حقوق الترجمة إلى العربية
محفوظة لشركة رياض الريّس للكتب والنشر - بيروت
بموجب اتفاق مع الناشر الأصلي

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1 85513 481 0

هذا الكتاب
على شبكة الانترنت:
http://www.elrayyesbooks.com
E-MAIL: el-rayyes@inco.com.lb

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول:

الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

الفصل الخامس:

الفصل السادس:

الفصل السابع:

الفصل الثامن:

مقدمة

من هو برنارد لويس؟

برنارد لويس مؤرخ إنكليزي الأصل، يهودي الدين، أميركي الجنسية حالياً، كان في الستينيات أستاذاً للتاريخ في جامعة لندن لسنوات، قبل أن يرحل إلى الولايات المتحدة كغيره من الأكاديميين الإنكليز الكبار تحت إغراء الأكاديميات الأميركية بإمكاناتها الضخمة. وكانت الجامعات الأميركية الكبرى قد جذبت مجموعة من المستعربين والمستشرقين الإنكليز في الستينيات، كان من أهمهم البروفسور هاميلتون غيب والبروفسور نيكلسون وعشرات غيرهم من الأخصائيين في الإسلاميات واللغات والشرق أوسطيات من تاريخ وجغرافيا وسوى ذلك. وكان برنارد لويس من ألمع المؤرخين الذين حطوا الرحال في جامعة برينستون ـ إحدى أهم الجامعات الأميركية السبع ـ كأستاذ لدراسات تاريخ الشرق الأدنى.

وعزز لويس سمعته كأحد أهم مؤرخي الشرق الأوسط، أو الأدنى ـ بمعناه الواسع ـ المعاصرين، وألف مجموعة من الكتب هي اليوم من أهم ما كتب عن الإسلام وشعوب الشرق الأدنى وبلدانها. ومن تلامذة برنارد لويس عدد من المؤرخين العرب. وهو اليوم أستاذ متقاعد صاحب كرسي في برينستون.

والمعروف عن برنارد لويس أنه منحاز في آرائه وتحليلاته ضد العديد من وجهات النظر الإسلامية والعربية. إلاّ أن اختصاصه الأساسي وشغفه الرئيسي هو تركيا. فهو منحاز بلا جدال ولا أعذار إلى تركيا الكمالية الحديثة، بإسلامها العلماني ونظامها الذي يعتبره ديموقراطياً، مبرراً كل ما لها وعليها، معتبراً أن تركيا هي الدولة الأنموذج لبلدان الشرق الأوسط، والمرشحة الأقوى للعب الدور الأول مع إسرائيل في الشرق الأوسط في العقود الخمسة المقبلة.

وكتابة لويس ممتعة ولغته بسيطة وتحليله مقنع لكثير من الناس الذين يلتقون معه في نظرته إلى الشرق الأدنى وشعوبه. وهو يعبر في كتابه هذا، كما في العديد من مقالاته في المجلات السياسية أو التاريخية المتخصصة عن وجهات نظر أميركية وإسرائيلية، ليست بالضرورة وجهات نظر رسمية.

ولبرنارد لويس، مجموعة مؤلفات، تستحق أن تذكر كلها، إنما أهمها:

- العرب في التاريخ
- نشوء تركيا الحديثة
- الحشّاشون
- كيف اكتشف المسلمون أوروبا
- السّاميون واللاّساميون
- العنصرية والعبودية في الشرق الأوسط: بحث تاريخي
- الإسلام والغرب
- صدام الحضارات: المسيحيّون والمسلمون واليهود في عصر الاكتشافات
- الشرق الأوسط: ألفا سنة من التاريخ من فجر المسيحية حتى يومنا هذا
- أصول الإسماعيلية والفاطمية والقرمطية.

الفصل الأول

نهاية التاريخ الحديث

من المتعارف عليه بين المؤرخين، أن التاريخ الحديث لما يسمى بالشرق الأوسط، يبدأ من نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، عندما قامت الحملة الفرنسية بقيادة الجنرال نابوليون بونابرت باحتلال مصر، وظلت هناك إلى أن تمّ طردها من قبل البحرية الملكية البريطانية بقيادة الأميرال هوراشيو نلسون. وكانت أول حملة غربية إلى قلب ديار الإسلام. وكان الدرس الأول لهذا الغزو الغربي للعالم الإسلامي، يحمل حقيقتين. الأولى: إن حملة

عسكرية صغيرة، كحملة بونابرت، تستطيع غزو واحتلال بلد عربي دون صعوبة تذكر. الثانية: إن حملة غربية ثانية كانت قادرة على إخراج المحتل الأول.

بهذا بدأت حقبة من التاريخ، وصارت القوة بكل مسؤولياتها في المنطقة تخضع لقوة أخرى خارجها، ما أرسى قواعد العلاقات الدولية ووضعها في يد قوى من خارج منطقة الشرق الأوسط، ورسم حدود الصراع والتنافس بين قوى أجنبية من خارج المنطقة. ومرَّ هذا التنافس بعدة مراحل ناجحة، منها التدخل والتورط والاختراق والتسلل والسيطرة والاحتلال، حتى الوصول إلى الجلاء المتردد والحذر.

ومن وقت إلى آخر، كان الممثلون في هذه الدراما يتغيرون والمخرجون يتناوبون والنصوص تعدّل، لكن المسرحية ظلت تعرض على المسرح ذاته، بتغيرات طفيفة. حتى وصلنا إلى الفصل الأخير

من هذه المسرحية، وكان من بطولة القوتين العظميين الخارجيتين، اللتين سيطرتا على الشرق الأوسط وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وقد يتفق مؤرخو القرن الواحد والعشرين الجديد على تعديلات في تاريخ حقبات المنطقة، إلاّ أنهم سيجمعون على القول إن حقبة تاريخ الشرق الأوسط التي بدأت ببونابرت ونلسون، قد انتهت ببوش وغورباتشوف. ففي أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ التي أثارها صدام حسين بغزو العراق للكويت لم يقم أي من الجبارين الدوليين، بالدور المهيأ له بحكم التقاليد المتوقعة في هذا السياق. ذلك لأن الواحد منهما لم يكن مستعداً له، والثاني لم يكن يريده.

موسكو التي كانت يوماً قوة عظمى في قضايا الشرق الأوسط، لم تقدر على وقف أو منع صدام حسين، وكذلك لم تقدر على إنقاذه من الورطة

التي أوقع نفسه بها. أما واشنطن، وقد حررت الكويت من الغزو العراقي، والسعودية من التهديد باحتلالها، فقد حققت أهدافها العسكرية من الحرب، وأعلنت وقف إطلاق النار، تاركة نظام صدام حسين كما هو، ومتيحة له القضاء على المعارضة الداخلية لنظامه، والاستمرار فيما بعد بسياسته التي عهدتها المنطقة.

طوال وجود الاتحاد السوفياتي، وحين كانت الحرب الباردة قاعدة للسياسة الخارجية، كان الوجود الأميركي في الشرق الأوسط جزءاً من استراتيجية دولية مصممة خصيصاً للاضطلاع بأية مواجهة عالمية. وبانتهاء المواجهة، لم تعد هذه الاستراتيجية ضرورية، ولم تكن هناك سياسة أخرى بديلة قد تمّ التوصل إليها.

كان من نتائج سقوط الاتحاد السوفياتي وتقسيمه أنه أفضى إلى عامل هام في الوضع الجيوبولتيكي، وهو خروج ثمانية بلدان جديدة مستقلة إلى حيز

الوجود، هي دول آسيا الوسطى والقوقاز. اثنان منها دولتان مسيحيتان هما جورجيا وأرمينيا. أما الباقية: أذربيجان، قزاخستان، قرقيزستان، تركمانستان، أوزبكستان، وطاجيكستان، فهي دول إسلامية في أغلبيتها. كل هذه الدول هي جزء من منطقة الشرق الأوسط التاريخية، ذات ألف ارتباط ثقافي ولغوي وتاريخي بها. طاجيكستان تتكلم لغة قريبة من الفارسية (أو الفارسية المحرّفة). الدول الإسلامية الأخرى تتكلم لغات مستمدة أو قريبة من التركية. فالأتراك والإيرانيون والأفغان يبدون اهتماماً متزايداً بهذه الدول التي تمتّ إليهم بصلة قرابة، وقد تحررت من الطوق الروسي على حدودها. وهم أيضاً يتابعون باهتمام كبير أيضاً الشعوب الإسلامية الأخرى داخل روسيا الفيديرالية الحالية، كالتتار والبشكير والشيشان والشركس وغيرهم. وسيمتد هذا الاهتمام مستقبلاً ليشمل مسلمي الصين في آسيا الوسطى.

إن بروز عالم من الدول ذات الأصول التركية، شبيهة بدول العالم العربي التي انبثقت من سقوط الأمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، ستزداد أهمية في السنوات القادمة، سيكون له تأثير هام في الشرق الأوسط، إذ إن هذه الدول بدأت تشعر بالانتماء إليه والعودة إلى جغرافيته. لكن هناك فارق بين الحالتين. كان حكم بريطانيا وفرنسا في العالم العربي، حكماً غير مباشر وقصيراً زمنياً (ما عدا حكم فرنسا في الجزائر وحكم بريطانيا في عدن). أما دول آسيا الوسطى والقوقاز فكان ضمها القياصرة الروس واحتفظ بها الاتحاد السوفياتي تحت ستار واهٍ من الفيديرالية. وكانت تجربتهم الاستعمارية مختلفة كلياً عن التجربة العربية. وكانت محاولاتهم للتخلص من نير أسيادهم الروس، شبيهة إلى حد ما بالمراحل الأولى لمحاولات الاستقلال العربية. لكنهم كانوا يتعاملون مع موسكو، كقوة ذات أرض وقواعد

متاخمة في حدودها لهم، بينما كان العرب يتعاملون مع لندن وباريس، وهما قوتان عسكريتان وتجاريتان صاعدتان، إلاّ أنهما بعيدتان جغرافياً. وقد انعكس هذا الفارق بين القوى الاستعمارية على محاولات استقلال دول آسيا الوسطى.

لكن روسيا مرحلياً قد أصبحت خارج اللعبة، وستبقى لسنين طويلة هكذا. أما أميركا فستبقى مترددة في أن تدخل اللعبة. وهذا يعني أن الوضع سيعود إلى ما كان عليه سابقاً. القوى الخارجية لها مصالح في المنطقة، استراتيجية واقتصادية، وهي ستتدخل بين وقت وآخر في قضايا الشرق الأوسط، وتؤثر في مجرى السياسات فيها. لكن لن يكون دورها دور السيطرة الكاملة أو اتخاذ القرارات الحاسمة.

كثيرون في الشرق الأوسط سيجدون صعوبة في التكيف مع الوضع الجديد الناجم عن غياب

القوى الاستعمارية الأمبريالية. فللمرة الأولى منذ مئتي سنة يواجه حكام وشعوب الشرق الأوسط فكرة قبول كامل مسؤوليات بلادهم، وأن يتخذوا قراراتهم لوحدهم وأن يرتكبوا أخطاءهم وأن يتحملوا مسؤولياتها. ومن الصعب على هؤلاء (الذين اعتادوا لفترات طويلة تخطيط سياساتهم، والاعتماد على أمكنة أخرى في اتخاذ القرارات الحاسمة في تاريخهم، والتي استمرت لأجيال) السيطرة على مفاتيح السلطة بكاملها وإظهار قدرات رجال الدولة في ديبلوماسية في التقليل من الأخطار المحيطة بهم وانتهاز الفرص المتاحة لهم. كذلك من الصعب التخلي عن عادات استمرت عصراً تاريخياً كاملاً أو حقبة كاملة من الزمن. لكن المشكلة التي لا حل لها وتبدو صعبة جداً في هذه الحالة هي استمرار طغيان ثقافة غربية، وازدياد سيطرة اجتماعية واقتصادية متفوقة لدول احتلت مكانة رفيعة ولزمن طويل في المنطقة، على

الرغم من انتهاء سيطرتها السياسية والعسكرية.

صحيح أن التدخل ـ أو التورط ـ الغربي العسكري والسياسي إلى حد كبير، قد انتهى، لكن التأثير العلمي ـ التكنولوجي والثقافي والمؤسساتي الكبير ما زال مستمراً، بل متنامياً. وكما في سائر أنحاء العالم غير الغربي (العالم الثالث) كان هذا التأثير هائلاً، وسيستمر كذلك.

من الطبيعي في هذه الأحوال، أن الشرق الأوسط سيستمر في الافتراض أن المسؤولية الحقيقية والقرارات الهامة، سيتولاها أشخاص في أماكن أخرى بعيدة. إن من الطبيعي أن هذا الاعتقاد سيقود النظريات التآمرية ضد هؤلاء الذين يُعتقد أنهم أعداؤهم ـ كإسرائيل أو اليهود أو الولايات المتحدة ـ والغرب عموماً. فليس هناك من نظرية غير معقولة أو بعيدة عن الاحتمال، لا يمكن تصديقها أو تقبلها. حتى من بين السياسيين أو رجال الدولة المسؤولين أو المحللين، هناك ظن

مماثل، أن دولة أجنبية تقف دائماً وراء سياسات أو تحليلات معينة. حتى أن بعضهم يذهب إلى دعوة قوى خارجية للتدخل، اعتقاداً منهم أن قوة أجنبية هي وحدها قادرة على اتخاذ القرار وفرضه. وأفدح مثال على ذلك، الدعوات المتكررة لتدخل الولايات المتحدة في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، في الوقت الذي تتعالى صرخات الاتهام ضد «الاستعمار الأميركي».

من المتوقع أن يستمر هذا النمط من التفكير لفترة طويلة مقبلة، بدعوات متكررة للتأييد أو حتى التدخل، من لدن الولايات المتحدة وروسيا وحتى دول الاتحاد الأوروبي. ولا شك أنه مع مرور الزمن، ستدرك حكومات الشرق الأوسط وشعوبها، وتتعلم كيف تستفيد من الفرص المتاحة لها ـ هذا إذا استمرت هذه الفرص أن تكون متاحة.

إن الذين يتهمون الغرب، وعلى الأخص الولايات

المتحدة بأنها تخفي مآرب استعمارية في الشرق الأوسط، ما هم إلاّ محاربون لأشباح الماضي، إلاّ أن التهمة الأهم هنا، هي تهمة التغلغل الثقافي.

إن الثقافة الأميركية تختلف عن غيرها من الثقافات السابقة في ناحيتين هامتين. الأولى، أنها مستقلة عن السيطرة السياسية، ومنتشرة في أماكن أوسع من مناطق النفوذ الأميركي السياسي، كما هو الحال، مثلاً، بالنسبة لأفكار إيران الإسلامية، أو أفكار الصين الشيوعية. الثانية، أنها ثقافة ذات شعبية واسعة، بينما الثقافات الأخرى محصورة في نطاق النخب الفكرية والسياسية. فالثقافة الأميركية تغري كل شرائح المجتمع، وخصوصاً الشباب. كما تحمل في طياتها رسالة خاصة للناس المحرومين أو الخارجين عن التراتبية الاجتماعية، وخصوصاً النساء. لذلك ليس من المستغرب أن تشكل تهديداً للمدافعين عن القيم التقليدية والعقائد الإيديولوجية، من

أصوليين وغيرهم. ولعل أفدح مثال لكيف يرى الآخرون هذا التهديد الآتي من الثقافة الأميركية، هو موقف آية الله خميني في وصفه للولايات المتحدة بأنها «الشيطان الأكبر». ولا يحتاج هذا الموقف إلى مخابرات أجنبية لتفسيره، بل إلى نسخة من القرآن الكريم. فالآيات الأخيرة، وهي والآيات الأولى الأشهر بين آيات الكتاب، تتحدّث عن الشيطان وتصفه بأنه «الوسواس الخنّاس الذي يوسوس في صدور الناس». فالشيطان ليس فاتحاً أو مستغلاً. إنه مغرٍ، يكون أخطر ما يكون عندما يبتسم.

كان تحدي الثقافة الغربيّة عنواناً رئيسياً من عناوين المجادلات في الشرق الأوسط لحوالى قرنين من الزمن. وتقدّم الثقافة الشعبية الأميركية هذا التحدي في أكثر أنماطه حداثة وانتشاراً في الوقت نفسه. وقد قدّم الحكام والزعماء والمفكرون في الشرق الأوسط، وسوف يستمرّون دون شك في

تقديم ردودٍ مختلفة على هذا التحدي ـ المحاكاة والتبني والتأقلم والتشرب، أو الشكوى والاستنكار والرفض.

الفصل الثاني

الإيمان والحرية

عندما وصل الجنرال بونابرت إلى الشرق الأوسط في العام ١٧٩٨، لم يكن في المنطقة غير دولتين مستقلّتين، هما تركيا وإيران. وتحاول الدولتان اليوم استعادة دورهما الذي لا مناص منه، دور القوتين العظميين في المنطقة، وقد نشأ نظام كل من الدولتين، أي الجمهورية العلمانية في تركيا والجمهورية الإسلامية في إيران في شكلهما الحاضر، إثر ثورة. ويستلهم كل من النظامين عقيدة ثورية يمكن أن تُسمى باسم واضعها، أي الكمالية

والخمينية. ويتعرّض النظامان لهجوم داخلي، على الرغم من اختلاف الوسائل.

وفي يومنا هذا، تعتنق أعداد متزايدة من الشرق أوسطيّين المخدوعين بمُثُل الماضي والشاعرين بالنّفور من الحكّام الحاليين في الكثير من الدول، إحدى هاتين العقيدتين ـ الديموقراطية الليبيرالية أو الأصولية الإسلامية ـ أو تعقد ولاءها لها. وتوفر كل عقيدة تشخيصاً معلّلاً لأمراض المنطقة ووصفة علاجية.

وتتميّز الأصولية في هذا الصراع بعدة ميزات، فهي تستخدم لغة شائعة ومفهومة، تجذب أعداداً كبيرة من سكان أي بلد إسلامي. ففي زمن الحرمان الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي والاضطهاد السياسي، يكون الكثيرون مستعدّين للاعتقاد بأن هذه الشرور نتيجة لمكائد غربية وكافرة وبأن العلاج يكمن في العودة إلى الأسلوب الإسلامي الأساسي والأصلي. ويمتلك

الأصوليون أيضاً تفوقاً مهمّاً على سائر القوى المعارضة، فالأصوليون يستخدمون المساجد والعاملين فيها شبكة لعقد اللقاءات والتواصل لا يمكن لأكثر الحكومات تسلّطاً أن تقمعها أو تسيطر عليها تماماً. وتساعد الحكومات المتسلّطة معارضيها الأصوليين عندما تلغي المعارضين الآخرين المنافسين لهؤلاء (كالسياسيين الليبيراليين الديموقراطيين).

أما مناصرو الديموقراطية فيقدمون برنامجاً ولغة غير شائعين وغير مفهومين بالنسبة إلى الكثيرين. ويعاني هؤلاء من وضع غير مؤات إضافي، فكلمة ديموقراطية وأسماء الأحزاب والبرلمانات التي تعمل على تطبيقها، تلطّخت في أعين الكثير من المسلمين بسبب الأنظمة الفاسدة وغير الكفوءة التي استخدمت هذه الأسماء في الماضي القريب. في هذه الأثناء، لا تزال الدعوات باسم الله والنبي لتنظيم المجتمع بالعودة إلى القانون الإلهي تمتلك

قوة وبداهة لا يمكن للديموقراطيين الحصول عليهما، لا سيما أن حججهم وأمثلتهم وكذلك مفرداتهم لا تزال غريبة بشكل واضح. فكلمة الديموقراطية الدخيلة على العربية تفتقد الرنين الذي تتميّز به كلمة الشريعة.

لكن الأمور تتغيّر. ففي الدول التي يُعتبر فيها الأصوليون قوة فعالة، وأكثر من ذلك في الدول حيث يقبض هؤلاء على أزمة الحكم، يتعلّم المسلمون التمييز بين الإسلام كدين أخلاقي وأسلوب حياة من جهة، والأصولية كعقيدة سياسية لا تعرف الرحمة من جهة أخرى. ففي الدول التي يعارض فيها الأصوليون الحكم، كما هي الحال في مصر والجزائر، أظهر الإرهابيون الأصوليون وحشيّة شرسة صدمت المؤمنين العاديين واللّطفاء ونفّرتهم. وفي الدول الخاضعة لحكم الأصوليين، مثل إيران والسودان، يخيّب الأصوليون، بشكل لا مناص منه ربما، الآمال

الكبيرة التي عُلّقت عليهم. فالواضح أن نظام الملالي في إيران ليس أقل فساداً من النظام الذي حلّ محلّه. كما أن القمع الذي يمارسه أكثر فعالية وانتشاراً. وتتزايد أعداد الإيرانيين الذين يدفعهم اليأس إلى قلب ظهر المجنّ للأصولية الإسلامية وحتى للإسلام نفسه أحياناً. فالكثير من المسلمين في إيران ودول أخرى يرون في الأصولية الإسلامية خطراً مميتاً على إيمانهم وحضارتهم. وهناك حركة متنامية تتحدى الأصولية الإسلامية، ليس باسم العلمنة، بل باسم الإسلام. فالتحدي الأكثر جدّية للنظام الإسلامي قد يصدر من داخل صفوفه.

وتواجه الأنظمة الأصولية فشلاً أكثر وضوحاً في أدائها. ففي إيران سوف تبقى انعكاسات الحكم الأصولي ملطّفة لبعض الوقت بفعل توافر المال من النفط والاستخدام اللافت في براعته لهذا العنصر في التعامل مع الحكومات والشركات الأجنبية. لكن المال ليس أكثر من عنصر ملطّف لا يخدم

إلا لبعض الوقت. أما في السودان، حيث عنصر المال مفقود، فانعكاسات الحكم الأصولي واضحة، وأبرزها الفقر والتسلط والحرب الداخلية التي لا تبدو لها نهاية في الأفق. ولا تعِدُ برامج المعارضة الأصولية في الدول الأخرى ونشاطاتها بأفضل من ذلك. فالواضح باستمرار أن الحركات الأصولية، بغض النظر عن نجاحاتها السياسية والدعائية، لا تملك فهماً حقيقياً لمشاكل المجتمع الحديث الضاغطة ولا تملك بالتالي الحلول المناسبة. فالتشخيص أخلاقي ويقول إن المجتمع فسد وضعف بفعل الأساليب الوثنية والكافرة، لا سيما في المسائل الجنسية، والعلاج شرعي وينص على استرجاع القانون الإلهي وتطبيقه بصرامة، أو بالأحرى، استرجاع تلك المكوّنات والاجتهادات التي تشكّل أساس العقيدة الأصولية وتطبيقها. إن الأهمية المعلّقة على الأخلاقية والشرع واضحة. لكنها لا تكفي لمواجهة المشاكل الاقتصادية

والاجتماعية الضاغطة في عالمنا الحديث. فالتوترات الناجمة عن هذه المشاكل تزداد جدية يوماً بعد يوم. وستصل التوترات إلى مستويات حرجة إذا استمرت المشاكل إلى اليوم الذي لا تعود فيه احتياطيات النفط متوافرة.

سيكون لانتصار الأصولية الإسلامية نتائج بعيدة الأثر خارج المنطقة وداخلها على السواء. وسوف تثير ردود فعل حادة من الأديان الأخرى، وكذلك من الأصوليات الأخرى. فبعد ظهور الإسلام في القرن السابع للميلاد، استولى المسلمون عن طريق الجهاد على أراضٍ واسعة للمسيحيين وضمّوها إلى العالم الإسلامي. وبعد عدة قرون، قام المسيحيون، وهم أصحاب دين مسالم في جوهره، بردة فعل متأخرة، فشنّوا جهاداً خاصاً بهم يُعرف بالحروب الصليبية.

قد يتكرر الأمر. صحيح أن المسيحيين، بمن فيهم أولئك الذين يحتلون أعلى المراتب الكنسية، قد

تخلوا عن انتصارية أسلافهم وقتاليتهم، لكن الانتصارية والقتالية لدى المسلمين قد تجعل التاريخ يعيد نفسه، وهناك مؤشرات إلى أن هذا الأمر قد بدأ فعلاً. تبدأ المشكلة بموقف غير المسلمين في الدول الإسلامية. فالتسامح الحقيقي فعلاً الذي منحته الدول الإسلامية لغير المسلمين المقيمين في هذه الدول استند إلى قبول هؤلاء لهيمنة الإسلام وتفوّق المسلمين. وعندما تعطّل الأفكار الحديثة الإجماع القائم، يتعرض التسامح القديم إلى الكثير من التوتر ويتحطّم في غالب الأحيان. فالهجمات التي يتعرض لها المسيحيون في إيران ومصر والجزائر والسودان وغيرها تحيي مخاوف قديمة ومتجذّرة. كما أن هذه المخاوف ولّدت لدى البعض نظرة إلى الإسلام تضعه في خانة الخطر العالمي الجديد الذي حلّ محلّ الاتحاد السوفياتي السابق وعقيدته الشيوعية البائدة. لكن في الوقت الحاضر على الأقل، ليست هذه النظرة أكثر من

مبالغة سخيفة في تقدير القوة القتالية للإسلام وخطأ عميق في تفسير طبيعة الإسلام.

في الصراع بين الديموقراطية والأصولية على السلطة في الدول الإسلامية، يعاني الديموقراطيون من وضع غير مؤات خطير جداً. فالديموقراطيون، لإيمانهم بالديموقراطية، مضطرون لمنح الأصوليين فرصة مساوية لتلك التي يملكونها هم للدعاية لأفكارهم وللتنافس على السلطة. ويشكل فشل الديموقراطيين في ذلك خرقاً للمبدأ الأساسي لعقيدتهم الديموقراطية. وتكمن المفارقة في أن اهتمام الغرب بالحرية الديموقراطية، ولو كان ذلك على حساب القيم الغربية والحرية نفسها، يمنع المسلمين العلمانيين أحياناً من التعامل مع هذه المشكلة بالطريقة التقليدية.

ولا يواجه الأصوليون عقبة كهذه. فهم يعتبرون كسب الانتخابات إحدى سبل عديدة ممكنة للوصول إلى السلطة وسبيلاً ذا اتجاه واحد لا خطأ

للرجعة عليه. فالأصوليون، حين يتكلمون في بلادهم، لا يدّعون أي التزام بالخيار الديموقراطي ويوضحون أنهم، لدى وصولهم إلى السلطة، لن يكونوا مستعدين تحت أي ظرف من الظروف للعودة أدراجهم على الطريق التي أوصلتهم إلى السلطة. بل على العكس، ستكون مهمتهم المقدسة القضاء على العناصر والأفكار المعادية لشرع الله وفرض هذا الشرع على كل متجاوز له. أما قوة الديموقراطيين والضعف الموازي لها عند الأصوليين، فهي أن الأوائل يملكون برنامجاً للتطوير والتحسين، بينما يقدم الآخرون عودة إلى ماضٍ محاط بهالة أسطورية. المشكلة أن مكامن ضعف الديموقراطيين مباشرة وواضحة للعيان، بينما مكامن قوتهم طويلة الأمد ويراها الكثيرون غامضة.

يتحدث البعض عن تسوية ممكنة بين طرفي النقيض، أي نوع من ديموقراطية تمثيلية ليست علمانية بشكل رسمي وتسمح للإسلام المعتدل

وغير الأصولي أن يلعب دور الكنائس المكرّسة في بريطانيا واسكندنافيا أو الأحزاب الديموقراطية المسيحية في الدول الواقعة على البرّ الأوروبي. لا يبدو أن هناك أي مؤشر بسيط على تسوية كهذه ولا يبدو في الوقت الحاضر أن إمكانيات نشوء تسوية كهذه متوافرة. لكن فكرة دمج الحرية والإيمان بشكل لا يستثني معه أحدهما الآخر حققت بعض النتائج بين المسيحيين وقد توفر حلاً قابلاً للتطبيق لمشاكل الإسلام السياسي.

منذ زمن ليس ببعيد، كان بالإمكان القول إن أفضل إمكانيات نشوء تسوية كتلك تتوافر في تركيا لأنها دولة ذات غالبية إسلامية ملتزمة وقد نشط برلمانها حوالى نصف قرن من الزمن، على الرغم من بعض المصاعب والارتكاسات. وكانت تركيا أول دولة مسلمة أسست ديموقراطية بهذا المعنى وحافظت عليها، وكانت الأولى التي وصل فيها رئيس حزب إسلامي معترف به إلى منصب

رئيس الوزراء بوسائل انتخابية ودستورية. لكن بات من الواضح أن الحزب الذي يقوده ليس إسلامياً فحسب، فهو بالنسبة لكثير من أتباعه أصولي. فصحافة الحزب تكشف عن مواقف معادية للمسيحيين والسامية والغرب، وبشكل أعم، معادية لليبرالية والحداثة. ويُظهر زعماؤه والناطقون باسمه تعاطفات مع أكثر العناصر الأصولية تطرفاً في إيران وبعض الدول العربية ويقيمون تحالفات مع هذه العناصر.

ويزيد في الخوف الذي تسببه هذه التطورات التقارير التي تتحدث عن انتشار النشاطات الأصولية في الدوائر السياسية والاقتصادية والثقافية، والتقارير الأخطر التي تتحدث عن اقتناء كميات كبيرة من البنادق وغيرها من الأسلحة. وفيما تتهيأ للمواجهة العناصر العلمانية في الدولة وفي القوى المسلّحة بشكل أخص، يزداد الخوف من أن تتحول تركيا إلى جزائر

أخرى، أو الخوف الأكثر معقولية من أن تتحول إلى إيران أخرى. وفي حال حصول هذا الأمر، يؤكد المتخوّفون أن المشكلة ستمتد بسرعة، باتجاه الشمال لتطال الجمهوريات التركية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي، وكذلك باتجاه الجنوب لتشمل الدول العربية التي كانت يوماً جزءاً من الدولة العثمانية.

لكن هذا السيناريو غير ممكن. فالأتراك، على عكس كل جيرانهم المسلمين باستثناء الإيرانيين، يملكون تجربة طويلة من الاستقلال، إضافة إلى تجربة فريدة من التغيير الديموقراطي. وللمراقب أن يأمل أن الطبقة السياسية في تركيا ستستعيد المهارة والثبات بعد أن بدت وكأنها قد فقدتهما أثناء اضطرابات التسعينيات. فلطالما لعب الأتراك دوراً قيادياً في الشرق الأوسط، إبّان حكم العثمانيين للأمبراطورية الإسلامية، وأثناء حركة التحرر الوطني الذاتي بقيادة كمال أتاتورك،

وخلال الحكم البرلماني المسؤول بزعامة خلفائه. وقد يمسكون بزمام الزّعامة مجدداً.

وفي مطلق الأحوال، سيكون لما سيحدث في تركيا تأثيرات هائلة وربما حاسمة في المنطقة بشكل عام. قد ينهي انتصار الأصولية الإسلامية أي أمل في نشوء الديموقراطية الإسلامية لمدة طويلة. وقد تحافظ تركيا أصولية لوقت قصير على علاقات طيّبة مع إيران، لكن عاجلاً وليس آجلاً، سيعاود النمط التاريخي في المنطقة ظهوره إلى العلن. فتركيا إسلامية وإيران إسلامية ستتنافسان على الزّعامة، وستكون المنافسة، كما كانت عليه منذ عدة قرون، بين المذهبين السنّي والشيعي.

في هذه الأثناء، تتابع الحركات الأصولية النمط المميز لعملها، أي الإرهاب في مواطِنها أثناء وجودها في صفوف المعارضة والإرهاب خارج حدود بلادها عندما تصل إلى السلطة. فذبح القرويين المسالمين في الجزائر والهجوم بالقنابل على

السياح غير المعنيين بالصرّاع أثناء حلولهم ضيوفاً على مصر أصبحا من التكتيكات المميزة لهذه الحركات التي أصبحنا نسمّيها أصولية إسلامية.

لكن هل هذه الحركات إسلامية حقاً؟ يقول القرآن مرة، بل عدة مرات: ﴿لا تزر وازرة وزر أخرى﴾، أي لا تجب معاقبة أحد على عمل شرير ارتكبه آخر. فالشّرع الإسلامي لا يسمح بأخذ الرهائن إلاّ عبر مبادلة رضائية وكضمانة لتنفيذ اتفاق. وتفرض قوانين الحرب الإسلامية تعاملاً حسناً مع النساء والأطفال وسواهم من غير المقاتلين - ﴿فإن قاتلوكم فاقتلوهم﴾. لكن على الرغم من هذا، يخطف من يُسمّون أصوليين مسلمين رهائن بالقوة وأحياناً يعذّبونهم ويقتلونهم وينفذون مجازر عشوائية بحق القرويين والمسافرين والسياح ومن هم مجرد عابري سبيل، مستخدمين القنابل والبنادق وسكاكين المطبخ.

وقد بدأ بعض المسلمين يتساءلون إن كان الهدف

من النشاطات الأصولية رفع راية الإسلام والدفاع عنه أو تشويه سمعته وزعزعة أساساته. وقد يغذّي العنف اللاّعقلاني والقاسي والصلف الذي يرتكبه عدد كبير جداً من الأصوليين هذه الشكوك.

ولا يقتصر الصراع بين الديموقراطية والأصولية المسلّحة على العالم العربي والإسلامي. فهو يكتسب أهمية متزايدة في إسرائيل. فالدين بحدّ ذاته قد لعب دوراً مهماً في الحياة الإسرائيلية. فهو، على الرغم من كل شيء، جوهر الهوية اليهودية وبالتالي جوهر الدولة الإسرائيلية. فالجديد ليس دور الدين بحد ذاته ـ فذلك يعود لعدة آلاف من السنين ـ بل العقيدة الدينية ـ السياسية الجديدة التي تكتسب تأييداً متزايداً بين اليهود الإسرائيليين وهي أساساً عامل قوي وأحياناً حاسم في السياسة الإسرائيلية الداخلية.

فمن دون التهديد بحرب واسعة النّطاق من الخارج، سيتفرّغ الإسرائيليون للتركيز على

مشاكلهم الداخلية، وبشكل خاص، على الخلافات الداخلية بينهم. ففي الماضي، كانت الخلافات ذات جذور أوروبية نوعاً ما، أي بين يسار اشتراكي ويمين محافظ ووسط ليبيرالي. لكن هناك عدة مؤشرات على أن الوضع يتغير وعلى أن الصدع في السياسة الإسرائيلية سيكون خلال السنوات الآتية أقلّ أوروبية وأكثر شرق أوسطية. ويعني هذا أن الصراع الكبير لن يكون بين اليمين واليسار بالمعنى الأوروبي التقليدي لهذه الكلمات، بل بين الديموقراطية العلمانية والعقيدة الدينية.

إن إنشاء الديموقراطية وازدهارها في إسرائيل خلال الخمسين سنة التي مرت على تأسيس الدولة أمران مذهلان. فللوهلة الأولى قد تبدو كل الأسباب متوافرة لفشل الديموقراطية في هذه الدولة وفي هذه الحالة الخاصة. فالأغلبية الساحقة لسكان إسرائيل تأتي من دول ذات خبرة أو تقليد

في الديموقراطية ضئيلين أو معدومين. فقد كان بإمكان الاستمرار العملي لحالة الحرب وما نجم عن ذلك من أهمية للجيش وقادته أن يؤديا إلى حكم عسكري، والأدهى أن أنظمة من هذا النوع أمر طبيعي في المنطقة. وقد ساء الوضع جرّاء وضع الإسرائيليين منذ البداية لنظام انتخابي قد يكون أحد الأنظمة الأسوأ في العالم الحر، وقد زادوا الأمور سوءاً أخيراً عندما جعلوا رئيس الوزراء يُنتَخب بالاقتراع المباشر.

لكن الديموقراطية استمرت في إسرائيل، لا بل وازدهرت، فبسبب عزلتها المفروضة عن سائر المنطقة التي تقع فيها، أصبحت إسرائيل، نتيجة لأكثر الأسباب عملانية، جزءاً من العالم الغربي ونشطت ديموقراطيتها بشكل طبيعي في جو عالمي غربي بمجمله. فبالنسبة لمعظم الإسرائيليين، تبقى واشنطن أو لندن أو روما أقرب من دمشق أو بغداد أو القاهرة.

لكن هذا الوضع يتغير، وباتت إسرائيل تتحول أكثر من أي وقت مضى إلى جزء من الشرق الأوسط. ويعود السبب إلى حد ما إلى الازدياد المتعاظم لليهود من ذوي الأصول الشرق أوسطية بين سكان إسرائيل وبالتالي في الحكومة الإسرائيلية. ويعود السبب إلى حد أكبر إلى توسّع شبكة العلاقات مع الدول الشرق أوسطية. فالتأثيرات الشرق أوسطية واضحة في كثير من جوانب الحياة في إسرائيل. ومن المرجح أن هذه التأثيرات ستستمر وتتوسع. في هذا المجال، قد تهدد عملية السلام الديموقراطية الغربية النمط في إسرائيل، لكنها قد تشجع أيضاً التطور الديموقراطي في دول الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، كرّست الهيئة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة للجامعة العربية منذ تأسيسها في العام ١٩٦٨ نشاطاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني الخاضع للحكم الإسرائيلي. لكنها قد تمشي الآن

على خطى منظمة الدول الأميركية ومنظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما أن بعض أعضاء هذه الأخيرة أعضاء في الهيئة، فتهتم بحقوق الإنسان في الدول الأعضاء في الجامعة. هناك حالياً مجموعات ناشطة في الكثير من الدول العربية، أو في المنفى، تهتم بهذه القضية. من دون شكّ، سوف تتزايد أعداد هذه المجموعات وتأثيرها.

في إسرائيل كما في الدول الإسلامية، هناك تهديد للديموقراطية، وهو تهديد لا ينبع من الدين بحدّ ذاته، بل من عقيدة تعبّر عن نفسها دينياً وتستخدم إيمان المؤمن وأمله، أو تسيء استخدامهما، للحصول على السلطة وللاحتفاظ بها. يتلاءم الإيمان والتقوى تماماً مع مجتمع منفتح وديموقراطي. لكن الأمر نفسه لا يصحّ على الشرع المقدس المفروض من الدولة والذي تديره مجموعة رجال يخلعون على أنفسهم ثوب القداسة.

الفصل الثالث

الحرب والسلام

النظام البرلماني، كالاختراع البريطاني المهم الآخر، أي كرة القدم، وسيلة تسمح لأطراف متنافسة بالنضال في سبيل النصر من دون نزاع عنيف. فطرفا النضال يعترفان بالقوانين نفسها ويتشاطران مبادىء مشتركة معينة. ويتقبل الطرفان النصر أو الخسارة برضى لعلمهما أنّ النصر لا يمكن أن يكون تاماً والهزيمة لا يمكن أن تكون نهائية.

وكما يمكن للنزاعات على المصالح أو السياسات بين الطرفين المتنافسين في نظام ديموقراطي أن

تجري في سلام، يمكن للنزاعات على المصالح أو الأهداف بين الدول الديموقراطية أن تجري من دون اللجوء إلى الحرب.

ويختلف الوضع عندما تتحدد القوى المتصارعة على أسس دينية وليس سياسية أو اقتصادية. فبالنسبة إلى المؤمن التقليدي الذي يختلف قليلاً عن بعض نظرائه الحديثين، لا يكون نزاع كهذا على أساس أديان أو حقائق أو مصالح متنافسة، بل بين الحق والباطل. ولا يكون لمحبذي الباطل أي حقوق في الحاضر أو أي أمل في المستقبل. فالواجب المطلق لمعتنقي الحق أن يصلوا إلى السلطة ويستخدموها لتسويق ذلك الحق وفرضه.

حتى غير المؤمن قد يقر بقيمة الدين الأخلاقية والثقافية وقيمته الأهم على الصعيد الشخصي. لكن الكثيرين، ومن بينهم الأتقياء، مضطرون للاعتراف بمخاطر الدين عندما ينتظم في قوة سياسية. في الديموقراطيات الشرق أوسطية القريبة

العهد أو التي لا تزال في المرحلة الجنينية، حيث لا يزال التعاون في النزاعات مبدأً جديداً وغير معرف تماماً، تميل الأحزاب الدينية إلى التحول إلى الأصولية، والأصولية بطبيعتها قاسية ولا تقبل التسويات. قد تتعاون الأحزاب الديموقراطية المتنافسة في إحدى الدول وقد تتعاون الدول الديموقراطية المتنافسة في أمور دولية تختلف عليها، لكن بالنسبة إلى الأصوليين، لا مكان للتسوية ويكون التعاطي بين المتنافسين عرضة لوقوع فطري ومحتوم في أنماط معروفة من الجهاد أو الصليبية.

كيف سيؤثر هذا في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها؟ فالديموقراطيات قد تفاوض ديموقراطيات أخرى وتساومها. لكن الأمر يكون أصعب مع الأديان ويبيت مستحيلاً إذا كانت الأديان أصولية. تتحول تركيا الديموقراطية تدريجياً إلى شريك إسرائيل الأقرب في المنطقة،

إذ يتوسع بثبات مستمر مدى العلاقات التجارية والسياسية والثقافية والعسكرية بين الدولتين. أما إيران فهي أعند معارض لعملية السلام وستبقى كذلك طالما لم يحصل تغيير في الاتجاه في إيران نفسها.

لقد بدأت عملية السلام، ليس بسبب تغيير في مشاعر أي من طرفيها، بل بسبب تغير الظروف، فالحرب أنهكت الطرفين وأقنعتهما بعدم إمكانية حصول نصر عسكري. كما أن إسرائيل لم تعد الدولة نفسها التي أنشأها الآباء المؤسسون، أي ذلك المجتمع الرائد، الخشن والصلب في أساليبه، والمتقشف والمكرس نفسه لمعتقداته. إنها تتحول إلى مجتمع مزدهر وليبرالي، لا يزال يحافظ على وطنيته، لكنه أقل استعداداً لدفع ثمن المصاعب الناشئة عن احتلاله لشعب غير راغب في هذا الاحتلال، ولتحمل هذه المصاعب. وقد أظهرت الانتفاضة هذه الحقيقة. فبعد صراع طويل، نجح

الإسرائيليون في سحق الانتفاضة، لكنهم اكتشفوا أن استمرار سلطتهم يتوقف على دفعهم لأكلاف أخلاقية ومادية معاً، لا طاقة لهم بها، وعلى تغيير في طبيعة المجتمع الإسرائيلي.

وفي الجانب الفلسطيني أيضاً تتزايد القناعة بأن أهداف الحرب غير متوافرة بقوة السلاح وأن استمرار الكفاح المسلح ضد إسرائيل سيزيد الأعباء التي يحملها الشعب الفلسطيني ويحد الدعم الذي يحصلون عليه من العرب الآخرين. وقد حصل التغيير الحاسم بعد قيام القادة الفلسطينيين بحسابين خاطئين. فقد ارتكبوا أولاً خطأً جسيماً عندما اختاروا جانب المحور خلال الحرب العالمية الثانية. وضاعفوا من هذا الخطأ عندما اختاروا السوفيات خلال الحرب الباردة ثم صدام حسين خلال حرب الخليج. وللمرء أن يقدر ما كان الوضع ليكون عليه لو أن الحرب الباردة انتهت بانهيار الولايات المتحدة. لكن ذلك

لم يحصل. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها من دون دولة عظمى تلعب دور العراب. وتفاقم الوضع مع الدعم الفلسطيني لصدام حسين خلال أزمة الخليج والحرب التي أعقبتها، وذلك بين العامين ١٩٩٠ - ١٩٩١.

ولم يكن لفقدان المنظمة لثقة الولايات المتحدة وسائر الأعضاء الغربيين في التحالف أهمية تذكر مقارنة بفقدانها لثقة الأعضاء العرب في التحالف المناهض لصدام، لا سيما السعودية والكويت وغيرهما من الدول الخليجية التي كانت أقوى الدول الداعمة للفلسطينيين، والأهم من ذلك، أنها كانت أبرز الدول المموِّلة لهم في صراعهم مع إسرائيل. فقد أصبحت هذه الدول تتردد في الدفع وراحت تفكر في ما لا مجال للتفكير فيه ـ عقد صفقة مع إسرائيل.

وهكذا افتتحت عملية السلام بين منظمة تحرير

فلسطينية معزولة وضعيفة، تبحث عن إنقاذ ما يمكن إنقاذه من أنقاض الآمال الفلسطينية، وإسرائيل مزدهرة وجاهزة للتضحية ببعض مكاسبها لتحقيق الأمن لبقية المكاسب.

وطالما استمرت هذه الظروف، من المرجح أن تستمر عملية السلام بين إسرائيل والعرب بشكل أو بآخر. فقد اجتازت إلى الآن عدة امتحانات قاسية ومن المؤكد أنها ستواجه امتحانات أخرى مماثلة. لكن أحد عناصر الخطر يكمن في الجهود المصممة التي تبذلها إيران ودولتان عربيتان على الأقل، هما العراق وسوريا، للحصول على أسلحة الدمار الشامل، من نووية وكيميائية وبيولوجية. وربما بات من السهل قريباً تدمير إسرائيل بواسطة هذه الأسلحة. وقد يؤدي عمل كهذا إلى تدمير فلسطين وربما الأردن أيضاً. وقد يعتبر النظام الثوري في إيران وحكومات الدول العربية المتطرفة هذا الدمار ثمناً يستحق الدفع. لكن من الأرجح

أن ترتدع هذه الدول خوفاً من حصول الأمر نفسه لديها.

فأسلحة الدمار الشامل يمكن لها طبعاً أن تزيد مخاطر الحرب إذا شعر مالكوها بالثقة بحدوث انتصار فوري بالضربة القاضية. لكن مع وجود أسلحة متطورة في إسرائيل، لا يمكن لأعداء هذه الدولة أن يكونوا على ثقة تامة بأنفسهم. وقد يكون لانتشار السلاح نتيجة عكسية، أي أن يحد من إمكانيات الحرب عبر توازن الردع المتبادل. ويفترض هذا الوضع تعقلاً لدى الطرفين، لكن البعض يتساءل إن كان هذا الافتراض صحيحاً بالنسبة إلى القادة الدينيين المتعصبين. وربما كان الافتراض لا يصح هنا، لكنه يبدو ممكناً إجمالاً. فعلى الرغم من كل شيء، يتخذ الأصوليون، ومن بينهم من يشنون الهجمات الانتحارية، الاحتياطات اللازمة لتأمين حياة عائلاتهم من بعدهم قبل أن ينطلقوا في مهماتهم. لكن هذه

الاحتياطات لا تتوافر في حال اندلاع حرب نووية أو كيميائية أو بيولوجية. فالأسلحة المرعبة لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أعطت العالم أطول مدة من السلام العالمي في القرن العشرين. صحيح أن حروباً بالوكالة اندلعت وكانت كريهة وشريرة، لكنها لم تترك سوى أثر ضئيل في الصراع الرئيسي. وهنا يظهر الفلسطينيون عدم استعداد متزايد للعب دور الوكلاء في مخططات الآخرين، وقد يتعلم شيعة لبنان هذه الحكمة.

وبينما تستمر عملية السلام لأن أي طرف لا يستطيع تحمل نتائج التخلي عنها، لا يبدو أن هناك اتجاهاً لازدياد الثقة أو العلاقات الطيبة بين إسرائيل والعرب. فإن كان لشيء من هذا القبيل أن يحصل، فإن الاتجاه يبدو عكسياً لأن المزيد من الاحتكاك يجلب المزيد من التوتر وفرصة أكبر للشك والامتعاض المتبادلين. وقد أدت المحاولات

التي بذلت للتخفيف من حدة هذه الشكوك إلى مفاقمتها في أغلب الأحيان. من المرجح أن تستمر الشكوك العربية العميقة مهما كانت الحكومة القائمة في إسرائيل، على الرغم من أن السياسات الإسرائيلية قد تزيد هذه الشكوك أو تحد منها.

فطابع اللاسامية يغلب على الكتابات العربية التي تتناول إسرائيل خصوصاً، واليهود وديانتهم وتاريخهم عموماً، وترتكز هذه الكتابات إجمالاً على بقايا الكتابات المليئة بالكره لليهود والعائدة لفترة الرايخ الثالث. وفي كثير من الدول العربية، لا تتوافر تصحيحات لهذه الكتابات أو لا تكون مسموحة أساساً، حتى الأفلام المتعاطفة أو المؤيدة لليهود كأفراد أو كمجموعة تتعرض لمقص الرقابة أو تمنع من العرض تماماً. صحيح أن الجنود ورجال الأعمال العرب الذين كان لهم تعاطٍ شخصي مباشر مع إسرائيليين يمتلكون فهماً واقعياً لمكامن القوة والضعف الإنسانيين لدى هؤلاء. ويصح

الأمر بالنسبة إلى عدد صغير من الأشخاص لكنه متعاظم من السياسيين. غير أن الدوائر الأكاديمية وأصحاب المهن معادون وسيبقون على الأرجح كذلك لمدة طويلة. ويصح هذا الكلام بالنسبة إلى وسائل الإعلام، وإن كان وضعها أكثر ثباتاً وتأثيراً. هناك بعض الشجعان من الشعراء والمسرحيين والفلاسفة والعلماء الذين يتجرأون ويبحثون عن حوار ونهاية للصراع. وفي حال استمرار عملية السلام، سيزداد عدد هؤلاء من دون شك. ويتزايد الاستعداد لدى الفلسطينيين للقاء أندادهم الإسرائيليين والوصول إلى درجة التعاون معهم. وفي دول عربية أخرى، لا سيما تلك التي أقامت علاقات من ضمن معاهدات مع إسرائيل وباتت بالتالي، كما يقول مواطنوها، عرضة للاختراق الإسرائيلي اقتصادياً وثقافياً، تشهد المواقف تصلّباً. فالذين يخالفون الرأي في هذه الدول، يتعرضون للشجب من قبل مواطنيهم الأكثر عناداً.

قد يتغيّر الوضع مع الوقت ومع ازدياد الثقة بالنفس في العالم العربي. لكن حتى حصول ذلك، سيعمل الإسرائيليون بحكمة فيركّزون على العلاقات الاقتصادية وسيكتفون بانتهاء الصراع المسلّح ونمو الحد الأدنى من بنية الاحتكاك والتواصل بين الدول المتجاورة المتسالمة، أو بكلام أدق، غير المتحاربة. قد يتطور التأقلم مع الوقت إلى تسامح والتسامح إلى قبول والقبول إلى ثقة، أو حتى صداقة. لكن من الواضح أن هذا لن يحدث قريباً، كما أن محاولات تسريع هذه العملية البطيئة قد توقفها أو حتى تعكسها. إن أرجح وأفضل إمكانية في السنوات المقبلة تتمثّل في سلام بارد قد تتوقع إسرائيل فيه حداً أدنى من التعاون من المؤسسة السياسية والدبلوماسيّة لتجنب الحرب. وقد يتعاون رجال الأعمال في سبيل منفعة متبادلة. أما المفكّرون فلا يملكون أيّاً من الدافعين أعلاه، ولذلك سيحملون توقّعاتهم

القليلة لكن المتزايدة ويلحقون بعملية السلام بدلاً من أن يسبقوها أو يشجّعوها.

في عصر تلاشت فيه القومية العربية والأمبرياليات التي حاربتها إلى ماضٍ سحيق جداً، لا يزال الصراع ضد إسرائيل القضية العربية المشتركة الوحيدة، وليس هناك أي شيء قادر على إحياء المصادر الذابلة للقومية العربية سوى الأفعال التي تقوم بها إسرائيل من وقت لآخر. فبعض سياسات الحكومة الإسرائيلية خدمت القومية العربية أكثر من أي زعيم عربي منذ عبد الناصر. وكذلك، فإن التطرف الإسرائيلي، سواء أكان قومياً أم دينياً، يتغذى ويتشجع بميل بعض المنظمات الفلسطينية إلى اللجوء إلى الإرهاب الدموي كلما تعرّضت المفاوضات لتوقف مفاجىء.

لا يزال أمام عملية السلام سبيل طويل مملوء بالعقبات والأفخاخ. قد تتوقف العملية أو قد تنحرف أو ربما وصل بها الأمر إلى أن ينعكس

اتجاهها بسبب أعمال الحماقة أو التعصب أو بسبب المزيج المميت من الاثنين معاً. ويمكن لعدم خبرة القادة الجدد أن تتسبب بضرر كبير. قد تأتي هذه المخاطر من أي من الطرفين وقد تثير ردّ فعل موازٍ من الطرف الآخر. لكن طالما استمرت الظروف العالمية والشرق أوسطية التي جاءت بالأطراف إلى طاولة المفاوضات، من المرجّح أن تستمر عملية السلام وتتجاوز النكسات والأزمات. وإن لم تحقق العملية السلام عند زوال هذه الظروف، فتكون الإمكانيات المتوافرة أمام العرب والإسرائيليين قاتمة جداً.

سوف يتحدّد مستقبل العلاقات العربية ـ الإسرائيلية على المدى البعيد في ضوء نتيجة الصراع الواسع النطاق في المنطقة بين العقيدتين الديموقراطية والأصولية وفي ضوء الخيارات التي تقوم بها الشعوب وقادتها. سيقود انتصار الديموقراطية في النهاية إلى سلام حقيقي وليس

مجرد سلام رسمي. بينما لم يؤدِ انتصار الأصولية المسلحة في أي من الجانبين إلى غير صراع مستمر وذي قدرة تدميرية متزايدة. وبالطبع فإن الخيار بين الديموقراطية والأصولية سيتأثر بالعمق بوتيرة التحسن الاقتصادي أو عدمه. فالديموقراطية والتسامح أسهل على من يعيش في الرخاء منهما على المعوز.

وليس الصراع العربي ـ الإسرائيلي عامل الحرب الوحيد في المنطقة. فقد دامت حروب أخرى مُدداً أطول وتسبّبت بخراب أكبر على الرغم من أنها لم تستحوذ على الاهتمام نفسه على الصعيد العالمي. ويمكن لهذه الحروب أن تنفجر مجدداً وبسهولة. من الأسباب البديهية لانفجار حرب جديدة قيام أحد الأنظمة العسكرية المتطرفة بعمل تعسفي. من الأمثلة الممكنة سوريا التي يمكن أن تقوم بحركة سريعة ومحدودة للسيطرة على مرتفعات الجولان. لقد تحقق أحد أهداف الأسد،

وهو إخضاع لبنان، على الرغم من أن أي تحدٍّ جديّ للسلطة السورية في هذا البلد يمكن أن يعيد إشعال القتال هناك. لكن هذا لن يحصل ما بقي النظامان السوري واللبناني في السلطة. من أهداف الأسد الأخرى ضم الأردن وفلسطين الكبرى إلى سوريا، لكن تحقيق هذا الهدف قد يرتّب حرباً واسعة النطاق مع إسرائيل، وهو أمر من المرجح أن يفضّل حافظ الأسد تجنّبه. وسوف ترتّب المطالبة السورية بلواء الإسكندرونة أيضاً مخاطر غير مقبولة.

أما صدام حسين فقصة أخرى. فالعقوبات المفروضة عليه تتآكل وتجارة العراق في ازدياد مع قوى إقليمية وعالمية على السواء. والمعارضة المحلية لصدام تُسحق دون رحمة وقد فشلت إلى الآن في الحصول على دعم خارجي. أما وضع صدّام الدولي فعلى تحسّن والتعاطف معه ينمو في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا حيث يكثر

الإعجاب بتحدّيه للغرب. فبالنسبة إلى هؤلاء المتعاطفين، يعوّض هذا التحدي أو يفوق جرائم صدام بحق شعبه وبحق جيرانه. وليس من المستبعد أن صدام، بعد أن سحق شعبه وروّعه، قد يعاود هجماته على جيرانه.

من الضحايا الممكنة الأردن. لكن من المستبعد أن يخاطر صدام بتدخّل عسكري مباشر في هذا الاتجاه لأن عملاً كهذا سيضعه وجهاً لوجه مع إسرائيل وفي وضع يكون فيه التحرّك خطراً من الناحية العسكرية وعدم التحرك مهيناً من الناحية السياسية. لكنه قد يستعمل أسلحة التدمير والتخريب والإرهاب التي يملكها. وبسبب شعوره بالأمان في خندقه المحصّن، ليس من المستبعد أن يصل به الأمر إلى المخاطرة بعدوان جوي على إسرائيل بواسطة الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. وسترد إسرائيل من دون شك وستحصل عواقب لا يمكن توقعها.

لكن من المرجّح أن هذا الرجل، صاحب التاريخ الحافل بمسلسل من الاعتداءات، سيعود إلى مسرح جرائمه السابقة، أي إيران، أو الكويت والسعودية. من بين الخيارين، يبقى الخيار العربي أسهل من الناحية العسكرية. لكن هجوماً على الكويت أو السعودية قد يحرّك من جديد معارضة إقليمية ثم دولية وقد يجرّ الولايات المتحدة المترددة مجدداً إلى الحلبة. وسيعتمد قرار صدام على سياسة الرئيس الأميركي، أو بكلام أدق، على فهمه هو لهذا القرار بعد أن يكون قد قام بالسّبر والتجربة. فإذا لم ير خطراً، فإن هدفه المفضل سيكون الكويت أو السعودية. وعلى الرغم من أن هجوماً على إيران سيكون أصعب من الناحية العسكرية، فإنه سيكون أسهل سياسياً، فأوروبا وآسيا، وأميركا وروسيا، وحتى القوى الإسلامية، لن تحرّك ساكناً لإنقاذ ملالي إيران من الهزيمة. فالنظام الإيراني، عبر سياساته وتكتيكاته،

قد قطع شوطاً بعيداً في إثارة عداء كل جيرانه تقريباً إلى درجة أن هؤلاء الجيران سينظرون إلى سقوطه بما لا يتجاوز رباطة الجأش. ولو أجرينا حسابات مماثلة، لوجدنا أن حكام إيران قد يعتقدون أن أي هجوم قد يقومون به على صدام حسين سيلقى قبولاً من العالم، قد لا يظهر إلى العلن، وذلك بدلاً من الاستنكار.

تسود في الداخل الإيراني حالة تكاد تكون تقليدية من العدوانية والتوسعية. فالنظام الثوري العجوز والمنهك يسيطر على شبكة واسعة من الإرهاب في المنطقة وخارجها وترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية، ومن دون شك، سوف تمتلك إيران قريباً أسلحة غير تقليدية. فالتركيز على تطوير الطاقة النووية في بلد غني بالنفط والغاز الطبيعي لا يمكن أن يعني شيئاً آخر. ويواجه النظام تململاً متزايداً بين فئات متنامية داخل المجتمع الإيراني. فالثوريون الإيرانيون يتبعون خطى

أسلافهم الفرنسيين والروس في نواح كثيرة، كالصراع بين المتطرفين والعلمانيين، والإرهاب، وردّ الفعل الترميدوري [إشارة إلى ترميدور، أحد الشهور الإثني عشر التي وضعتها الثورة الفرنسية. وفي ثرميدور من العام الثاني للتقويم الجديد، أي تموز ١٧٩٤، أسقطت ثورة مضادة روبسبيير، أحد قادة الثورة الدمويين، وأرسلته إلى المقصلة ليلقى المصير الذي أنزله بأعدائه]. فليس مستحيلاً أن تخلق الثورة الإيرانية بدورها نابليون آخر أو ستالين آخر. لكن من الحكمة أن يتذكر الإيرانيون أن نابليون انتهى في معركة واترلو ثم في المنفى في جزيرة سانت هيلانة، فيما لم يحقق ستالين للاتحاد السوفياتي سوى التفكك والفوضى.

وليست الحرب الثورية التهديد الوحيد للدول العربية. فهناك أيضاً المطالبات الإقليمية التقليدية من قبل الدول القوية ببعض أراضي جيرانها الأضعف أو بكل هذه الأراضي. فقد هدّدت

سوريا استقلال كل من الأردن ولبنان وقد نفّذت تهديدها في الحالة الثانية. ولطالما سعى العراق بوسائل مختلفة لتحقيق مطامعه في الكويت. ومن الأكيد أن يكرر ذلك في المستقبل. وتطالب إيران بأراضي البحرين بأسرها ولها مطالب إقليمية أخرى في الخليج. وربما طالبت بالمناطق الناطقة بالفارسية في طاجيكستان وأفغانستان الغربية. وهناك نزاعات أصغر شأناً على الحدود القائمة بين الدول العربية. وعلى الرغم من أن هذه النزاعات قد تبقى كامنة لمدة طويلة، فإنها عرضة للإحياء لأغراض تكتيكية مباشرة أو استراتيجية بعيدة الأمد.

من بين هذه المطالب تلك التي تدعيها مصر في السودان. ففي زمن مضى، كانت هذه المطالب، التي حملت شعار «الوحدة لوادي النيل»، عنواناً رئيسياً من عناوين العقيدة القومية المصرية ولاحقاً من عناوين السياسة الخارجية لهذه الدولة. وقد

أُهملت هذه المطالب من دون ضجة لكن من الممكن إعادة إحيائها.

قد تكون ليبيا أكثر الدول العربية اصطناعية، فقد أنشأتها وزارة شؤون المستعمرات الإيطالية في كانون الأول ١٩٣٢ . لقد ارتبطت مقاطعة بنغازي، أي النصف الشرقي من ليبيا، تقليدياً بمصر، فيما ارتبطت مقاطعة طرابلس، أو النصف الغربي من البلاد، بتونس. وبعد بعض الخلافات، تمّ ترسيم الحدود بين ليبيا ومصر عبر مفاوضات بين إيطاليا وبريطانيا اللتين كانتا تحتلان الدولتين العربيتين. لكن المصريين قد يعتبرون أنفسهم غير ملزمين بهذه الاتفاقية التي وضعها الاستعمار. وقد تشعر أي حكومة مصرية في المستقبل بالتعب من الفشل المتكرر لسياسات مصر الخارجية في جنوبي غرب آسيا، فتقرر تركيز اهتمامها على الفرص الواعدة بشكل أكبر في أفريقيا. وترتبط ليبيا وشمالي السودان بروابط دينية ولغوية وثقافية

وتاريخية. كما تعيش هاتان الدولتان في ظل نظامين غربيين واصطناعيين في جذورهما ويعانيان من التقهقر بشكل واضح في أيامنا هذه. ولذلك قد يبدو أي نوع من الاتحاد مع مصر حلاً مقبولاً لمشاكلها وكذلك لمشاكل مصر.

لقد جرت في السنوات الأخيرة عدة محاولات، عبر الخيار الحرّ أو بواسطة العمل العسكري، لدمج دولتين عربيتين أو أكثر في اتحاد أكبر حجماً. وقد فشلت جميع هذه المحاولات تقريباً. وقد تتكرر المحاولات من النوعين، لكن حظوظها في النجاح ليست بكبيرة. ويُظهر أحد الأمثلة الناجحة المتمثلة في إحكام السيطرة السورية على لبنان، أن الخطر الحقيقي على الدول الموجودة لا ينبع من الاندماج بل من التفكك.

الفصل الرابع

المركز والأطراف

قد لا تكون الحروب بين الدول الخطر الأكبر الذي يتهدد الشرق الأوسط بل الحروب داخل الدول. وتبقى الحرب الأهلية في لبنان المثل الأبرز. كما أن مأساتي يوغوسلافيا والصومال، وكلتا الدولتين تقع على أطراف الشرق الأوسط وتشاركه في جزء من تاريخه، مثلان آخران. وقد بلغ عدد ضحايا الحرب الأهلية المستمرة في السودان خمسة أضعاف عدد قتلى الحروب العربية ـ الإسرائيلية مجتمعة، وذلك بحسب أحد التقديرات المصرية. لكن العالم

الخارجي، بما فيه معظم أفريقيا، يبدو وكأنه ينظر إلى الموضوع بلا مبالاة. فالسودان يملك القليل من النفط وليس فيه يهود أو أماكن مقدسة وليس من ناشطين في الخارج يتمنون له الخير أو حتى الشرّ.

لفترة من الزمن، لعب لبنان من دون مصاعب تُذكر دور الديموقراطية المنفتحة، وامتلك فعلاً النظام الديموقراطي الوحيد في العالم العربي برمّته. لكن تلك الديموقراطية لم تستطع التغلب على مشاكل الآخرين التي استُوردت إلى لبنان والتدخل السياسي ثم العسكري الذي قامت به القوى الإقليمية في هذا البلد. وقد تخبّطت الديموقراطية اللبنانية في سلسلة من الحروب الأهلية الدموية. وأثناء تفكك الدولة اللبنانية، لم يعد للولاء لها من معنى، وتشظّى البلد إلى مزيج من القبائل والمناطق والطوائف وغيرها من الفئات ذات المصالح، دخلت جميعها في صراعات لا نهاية لها بين بعضها البعض وداخل كل واحدة منها. ولم ينتهِ هذا التفكك الفوضوي إلاّ مع

فرض سوريا سيطرتها العسكرية الفعّالة على معظم البلد، وسيطرتها السياسية على حكومته. ويسود هذا الوضع حالياً أرجاء لبنان كافة، باستثناء ما يُسمى المنطقة الأمنية في الجنوب، حيث يقوم نظام لبناني يتمتّع بنوع من السلطة الذاتية تحت الحماية الإسرائيلية وبوجود حامية عسكرية إسرائيلية. وبسبب تنامي الشكوك الإسرائيلية حول أهمية المنطقة الأمنية بالنسبة إليهم، قد يسحبون جيشهم منها في اللحظة التي يرونها مناسبة، ربما، ولكن ليس على الأرجح، من ضمن تسوية عامة إسرائيلية ـ سورية.

وسواء تحقّقت تسوية كهذه أم لم تتحقق، من المرجّح أن تستمر السيطرة السورية على لبنان ما دام النظام السوري الحالي قائماً على أقل تقدير.

لقد تمّ بناء الدولة السورية بعد الحرب العالمية الأولى من الأنقاض التي خلّفها انهيار الأمبراطورية العثمانية. وقد عُيِّنت حدودها

وحُددت شخصيتها في اتفاقات عقدتها الحكومات البريطانية والفرنسية. وقد اعتبر القوميون العرب هذه الدولة كياناً هو في الواقع قطعة من الوطن العربي الأكبر، فيما رأى القوميون السوريون أنها الأثر الباقي من سوريا الكبرى التي يجب أن تضم أيضاً لبنان وكذلك شرقي الأردن وفلسطين. لكن بالنسبة إلى بعض الشعوب التي وجدت نفسها داخل حدود سوريا، كانت هذه الدولة الصغيرة مع عاصمتها دمشق أكبر مما يجب. فعلويّو الشمال الغربي ودروز الجنوب الشرقي قاموا بأكثر من ثورة جدّية على الحكومة المركزية وظهرت إلى العلن ميول انفصالية في مناطق أخرى في الشمال والوسط والجنوب. لطالما نادى القوميون بدمج سوريا في كيان أكبر يصعب على التحديد. لكن النتيجة الأرجح في الواقع تكرار النموذج اللبناني، أي حل الدولة وتفكك أراضيها إلى إقطاعيات متنازعة.

ويواجه العراق، وهو كيان آخر نشأ بعد الحرب العالمية الأولى، المشاكل نفسها والمخاطر ذاتها. فهذه الدولة التي نشأت من توحيد ثلاث ولايات عثمانية، هي الموصل وبغداد والبصرة، منقسمة إثنياً بين العرب والأكراد، ودينيّاً بين السنّة والشيعة، واجتماعياً بين أهل الحواضر والمزارعين والبدو. وعندما ضعف نظام صدام لفترة وجيزة بُعَيد حرب الخليج في ١٩٩١، ظهرت جميع هذه الميول النابذة إلى العلن. وفيما كان التحالف المنتصر يتفرّج، تمكن صدام من سحق هذه القوى المنشقّة واحدة تلو الأخرى. ومن الأكيد أن خليفة صدام، بغض النظر عن تاريخ وصوله إلى الحكم وهويته، سيواجه التحدّي نفسه. وقد لا يكون له حسن الحظ نفسه في التعامل مع هذا التحدي. وما من شك أن النموذج اللبناني أحد الأمثلة التي قد تحتذى في المستقبل في كل من سوريا والعراق.

وليست الكيانات التي أنشأها الاستعمار، الوحيدة المعرّضة لخطر التفتّت. فالمملكة العربية السعودية والتي وُلِدت بدورها في فترة ما بين الحربين، لم تكن نتيجة للتوسع والتسوية الاستعماريين. هي صنيعة الطموح العائلي والولاء القبلي والحماسة الدينية. قد تبدو السعودية للوهلة الأولى بلداً متجانساً. فهي دولة تخلو من الأقليات الإثنية، إذ إن جميع سكانها من العرب، باستثناء العمال الوافدين، ولا توجد فيها أقليات دينية، فالإسلام الدين الوحيد المسموح به. لكن هناك مصاعب، فعرب المملكة منقسمون مناطقياً، وبشكل خاص، قبلياً، وما زالوا محافظين على تقاليد النزاع القبلي القديمة. وينقسم المسلمون في السعودية إلى سنّة وشيعة، والشيعة أقلية في المملكة ككل، لكنهم موجودون بكثافة في المقاطعات الشرقية الغنية بالنفط.

ليست العائلة المالكة بمنأى عن المنافسات الفئوية

والإقليمية والشخصية. وتخلق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية طموحات جديدة ومطالب جديدة. وقد تماسكت المملكة الشاسعة المتداعية لعدة أسباب، أهمها الدين والمال. لكن الدين بات الآن عامل انقسام. فالأصوليون يستنكرون ما يصفونه بعدم تقوى العائلة المالكة والطبقة الحاكمة. أما المال، الذي كان في يوم من الأيام متوافراً بما فيه الكافية لحل كل المشاكل، فأصبح اليوم أقل تيسّراً. وتعكس تطورات المزاج الديني وسوق النفط اتجاه هذه المشاكل إلى التطور نحو الأسوأ، وليس الأفضل، في السنوات المقبلة.

لا تواجه المملكة تهديداً مباشراً بعدوان خارجي، أو عملاً حربياً مكشوفاً على الأقل. لكن هنالك الخطر المتناهي من زعزعة النظام داخلياً، وهو خطر يلعب فيه الإيعاز الخارجي دوراً جزئياً على الأقل، وليس دوراً كلياً بأي شكل من الأشكال.

وفي مواجهة هذا التهديد، لا توفر الترسانة الضخمة من الأسلحة المتطورة جداً والمستوردة من الولايات المتحدة أي حماية. لقد تعلّم الإسرائيليون خلال الانتفاضة أن الأسلحة المعقدة كانت غير ذات جدوى في مواجهة الشبان المسلّحين بالحجارة. وعلى الرغم من أن الحكومات الأخرى في المنطقة ليست خاضعة للقيود المحليّة والعالميّة نفسها التي يخضع لها الإسرائيليون، يبدو أنها تفهّمت محدوديّة القمع. فحتى أكثر الصواريخ تقدماً وأفتك الأسلحة غير التقليدية لا يمكن أن تقمع المشاغبين أو الإرهابيين. وقد يجد الإرهابيون طريقة للحصول على هذه الصواريخ والأسلحة.

لكن السعودية تمتاز على سوريا والعراق بأمر واحد، هو المساحة الشاسعة التي تحتلها. فالصحراء تغطي معظم أراضي هذه الدولة ومراكز تجمّع السكان تشبه جزراً في أرخبيل

تفصل فيما بينها فراغات هائلة الحجم، ما يسمح باحتواء أي انفجار للمعارضة الناشطة وعزله، ثم قمعه في النهاية.

وما يصحّ بالنسبة للسعودية يصحّ أيضاً بالنسبة إلى سائر الدول المنتجة للنفط في الخليج الفارسي. لكن بعض هذه الدول تمتاز عن السعودية من ناحية الموقع الجغرافي وبعضها الآخر عرضة لخطر أكبر جرّاء قربه من دولتين أكثر قوة هما العراق وإيران اللذان يستعملان في آن معاً السلاحين التوأمين، أي المطالب الإقليمية في أراضي جيرانهم والرغبة في زعزعة أنظمتها.

قد يخلق انهيار إحدى هذه الدول أو تفكّكها وضعاً خطراً في المنطقة، لا سيما للدول المجاورة، فهو تهديد للدول الأضعف وإغراء للدول الأقوى. وقد يتكرر في هذه المنطقةِ أيضاً النموذج اللبناني وتورّط الجيران الأقرب والأبعد على السواء.

ولا تواجه الدول العربية كلها خطر التفتّت.

فبعضها متماسك بفضل تجربة طويلة من الاستقرار والاستمرار وبفضل ما رسخ في الذاكرة، محلياً على الأقل أو على صعيد المنطقة، من تجربة في الحكم الذاتي. وقد اندمجت هذه العوامل لتُنتج هوية مشتركة وشعوراً قومياً سيتغلبان على الأرجح على المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تطرأ في السنوات الآتية. من الأمثلة الماثلة للعيان مصر، وهي أمة بكل ما في الكلمة من معنى. ففي المستقبل كما في الماضي ستبقى مصر مصرية بامتياز بغض النظر عن أي تغييرات قد تطرأ على النظام أو حتى على الثقافة. والمغرب مثل آخر، أنتجته، مثل مصر، عوامل الجغرافيا والتاريخ. ومن الدول التي يعطي ماضيها بعض الأمل في استمرار الشعور القومي وبقاء الدولة تونس واليمن، وربما لبنان، ولكن بعد خروج السوريين منه وإعادة بناء ديموقراطيته. وعلى الرغم من أن الدول العربية هي الأكثر

عرضة لخطر التفكك، فإنها ليست الوحيدة. فالاتجاه نحو التفكك سيزداد بتشجيع من الشعور الإثني والشعور الطائفي المتناميين. وقد تسرّبت الفكرة المغرية المتمثلة في حق تقرير المصير إلى عدد من الأقليات الإثنية التي لم تعد تكتفي بوضعها السابق.

أهم هذه الأقليات على الإطلاق الأكراد الذين يصل عددهم إلى عدة ملايين ويتكلمون لغة واحدة، أو بالأحرى مجموعة لهجات مترابطة تشارك اللغة الفارسية العائلة اللغوية نفسها. إن الأكراد شعب قديم جداً، لكنهم لم يحققوا دولة منفصلة في أي يوم من الأيام، ويتوزّع وطنهم بين تركيا والعراق وإيران، وهي دول لعب الأكراد فيها دوراً مهماً. وتوجد مجموعات صغيرة من الأكراد في سوريا وجمهوريات عبر القوقاز. ومن بين كل مواطن الأكراد، تملك تركيا لوحدها مجتمعاً منفتحاً ودستوراً ديموقراطياً. ولهذا السبب

بالتحديد، تتعرض تركيا لأكبر مقدار من الخطر الناجم عن تنامي الشعور القومي الكردي. وقد كان الصراع في تركيا شديد المرارة ـ عصيان مسلّح وإرهاب من جهة وقمع قاسٍ من الجهة المقابلة. لكن هناك بعض المؤشرات التي تدل على تحسّن الوضع. لم يكن هناك أي عقبات أمام تقدم الأكراد في تركيا، فقد تبوّأوا أعلى المناصب في البلاد، لكن الشرط الدائم كان قبولهم الكامل بالهوية التركية والتخلي عن أي هوية كردية. حتى اللغة الكردية كانت ممنوعة. لكن الوضع تغيّر. فاللغة الكردية تُستعمل بحريّة وعلى نطاق واسع والكتب الكردية تُباع في المكتبات، بما فيها تلك الواقعة في أنقرة واسطنبول. وهناك تغيّر في الجانب الكردي أيضاً. فبسبب وقوعهم في ما يشبه الطوق بين تركيا وإيران والعراق، ينتاب بعض الأكراد شعور متنامٍ بأن اتصالهم بالعالم الخارجي لا يمكن أن يتمّ إلاّ عبر إحدى هذه

الدول. ومن بين الدول الثلاث، تقدم تركيا، بديموقراطيتها ومظهرها الغربي، الإمكانية، الأكثر جاذبية بأشواط، لتحقيق ذلك. يمكن للمرء أن يأمل بحصول بداية تسوية بين الأتراك والأكراد في السنوات المقبلة. لن تشمل التسوية دولة كردية، فالدول الثلاث ستعارضها بعناد. لكن يمكن للتسوية أن تتضمن مقداراً مهماً من الاستقلال الذاتي الثقافي وربما بعض الاستقلال الذاتي الإقليمي، ما يسمح للأكراد بتعزيز هويتهم الثقافية وتطويرها مع بقائهم مواطنين مخلصين ومنتجين في الجمهورية التركية. ويمكن لترتيب مشابه للتعايش القائم بين الإنكليز والإسكتلنديين والويلزيين في المملكة المتحدة أن يقدّم الحل المطلوب.

ولا تملك الأقليتان الكرديتان في العراق وإيران أملاً مماثلاً في مستقبل زاهر في الوقت الراهن. فهذا المستقبل مرتبط بوضوح بالمستقبل المنظور

لتطور الأحداث في هذين البلدين. فالبلدان يحكمهما نظامان متسلّطان، لكن كليهما عرضة لتهديد متزايد من مصادر نابذة، إثنية ودينية في آن معاً. ففي إيران، يشكّل الفرس، وهذه هي التسمية الصحيحة، أغلبية مطلقة بين السكان. وينتمي بقية السكان إلى إثنيات أخرى تتكلّم لغات أخرى. يكمن أحد عوامل الخطر في أن الكثير من الأقليات الإيرانية تعيش بالقرب من مناطق حدودية مجاورة لدول يشارك سكانها هذه الأقليات لغتهم وهويتهم. ففي الشمال الغربي تحاذي مقاطعة أذربيجان الإيرانية الجمهورية السوفياتية السابقة التي تحمل الاسم نفسه. وفي الجنوب الغربي، يقطن مقاطعة خوزستان ناطقون بالعربية يشبهون سكان العراق في كثير من النواحي. وفي الجنوب الشرقي يتشارك سكان بلوشستان الإيرانية في هويتهم مع البلوشيين الأفغان والباكستانيين. وبمحاذاة الحدود الشرقية

والشمالية الشرقية، يرتبط ناطقون بلغات تركية وفارسية مختلفة مع جيرانهم في أفغانستان وآسيا الوسطى بروابط ثقافية وروابط أخطر منها ربما، هي تلك القائمة على هوية دينية سنّية. من السهولة تخيّل وضع تصبح فيه الحكومة المركزية في طهران ضعيفة أو متسلطة ـ وكل من الصفتين تولّد الأخرى ـ أكثر مما يجب للمحافظة على ولاء المقاطعات الحدودية. وفي حال كهذه، قد تحذو إيران حذو النموذج اللبناني.

ليس الخطر الذي تواجهه إيران كبيراً كذلك الذي يتهدد سوريا أو العراق أو السعودية. فعلى عكس هذه الدول، ليست إيران دولة حديثة العهد أو من صنع الدول الغربية. هي دولة قديمة، تتمتع منذ قرون، بل ألفيّات، بوجود سيادي وشعور قوي بالهوية الثقافية، وقد وازن هذان العاملان القوى المناطقية والفئوية النابذة في الماضي ورجحا عليها في التحليل النهائي. وهذا ما حصل في العام

١٩٢٦ عندما أنقذ وحدة البلاد ضابط شاب، يملك التصميم والطّموح، فاستولى على السلطة وأسس لسلالة حاكمة جديدة، بعدما كانت بلاده على وشك التفكك تحت حكم شاه غير كفوء. ويمكن للأمر أن يتكرّر.

الفصل الخامس

النفط والمياه

في الوقت الحاضر على الأقل، ومع انتهاء الصراع الاستراتيجي العالمي، يبقى العنصر الأهم في الشرق الأوسط بنظر العالم الخارجي هو النفط. فدول الشرق الأوسط، ومن بينها اليوم الجمهوريات السوفياتية السابقة في منطقة عبر القوقاز وآسيا الوسطى، تمتلك أكبر مخزون معروف للنفط في العالم، علماً أن المزيد يُكتشف طوال الوقت. لكن هذا الوقود عرضة لعدم رضا متزايد بسبب تلويثه للأرض والبحر والهواء في أي مكان يجري فيه استخدامه أو نقله

وبسبب إجباره الاقتصاد العالمي على الاعتماد بشكل كبير على أهواء زعماء من طراز الزعيم الليبي العقيد معمّر القذافي والرئيس العراقي صدام حسين وآيات الله في إيران. وعلى الرغم من أن ملوك شبه الجزيرة العربية وأمراءها شركاء تجاريون أفضل بكثير منهم، فإن الشكوك المستمرة التي تحيط بسياساتهم المستقبلية، وأحياناً كثيرة، ببقائهم في مواقعهم تجعل الاعتماد عليهم أمراً غير مريح.

في ضوء الأسباب البيئية والسياسية وكذلك الاقتصادية، يجري البحث أولاً عن مصادر للنفط خارج الشرق الأوسط وثانياً وباهتمام أكبر عن مصادر للطاقة غير النفط. وسيتمكن العلم والتكنولوجيا، اللذان جعلا النفط مادة مفيدة في البداية وضرورية في مرحلة لاحقة، من جعل الزمن يعفّ عنه ومن استبداله بمصادر للطاقة أنظف وأرخص وأكثر توافراً. قد يؤخّر استغلال

الغاز الطبيعي هذه النتيجة لكنه لن يمنع حدوثها. وعند حصول هذا الأمر سيواجه الذين يعتمدون على عائدات النفط حقيقة جديدة ومظلمة وسينظر العالم من دون شك إلى صراعات الشرق الأوسط واضطراباته بالتجرد ـ أو اللامبالاة القاسية، كما يحلو للبعض القول ـ اللتين ينظر بهما اليوم إلى الحروب الأهلية في الصومال وليبيريا. وحتى ذلك الوقت، ستبقى الدول المستهلكة، وبشكل خاص أوروبا والشرق الأقصى، أكثر من الولايات المتحدة، معتمدة بقلق على كل من سوف يتحكم بآبار النفط وستبقى مضطرة لوضع سياساتها وتنفيذها بما يتلاءم مع هذا الوضع. ولن تكون المهمة آمنة أو سهلة. ويبقى النفط في الوقت الراهن المصدر الأساسي للطاقة، والوحيد بالتأكيد بالنسبة للبعض. وفي الدول المنتجة للنفط، تؤمن هذه السلعة معظم العائدات الحكومية من العملات

الأجنبية أو كلها. ويطاول تأثير النفط الدول التي لا تملك منه سوى القليل والتي تخلو منه تماماً وذلك عبر الإعانات على اختلاف أنواعها التي تقدّمها الدول المنتجة للنفط، وعبر هجرة اليد العاملة، وعبر توظيفات الدول المنتجة، وإن كان النمط الأخير محدوداً بشكل مدهش.

هذا الاعتماد الطّاغي على تصدير المصادر الطبيعية التي لا يمكن الاستعاضة عنها أو تجديدها أمر واضح الخطورة وسيتحول إلى كارثة عندما تُستنفد هذه المصادر أو يتمّ استبدالها بأخرى. إن مخزونات المصادر غير القابلة للتجديد قد بدأت تتراجع بسرعة، كما أن المصادر القابلة للتجديد، كالماء، تتعرّض للاستغلال بمستويات كبيرة لا يمكن الاستمرار بها. فاستغلال المياه يجاوز مستوى الـ ١٠٠٪ في إسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية وليبيا وكل شبه الجزيرة العربية تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك تصل كلفة تآكل التربة إلى

١١,٥ بليون دولار تقريباً في السنة في الوقت الحالي.

سوف تواجه الدول المنتجة للنفط أزمتين، الأولى ناتجة عن استنزاف النفط والثانية عن حلول مادة جديدة محلّه. لا تزال بعض الدول، مثل العراق والسعودية وجمهوريات عبر القوقاز وآسيا الوسطى، تملك مصادر هائلة غير مستغلّة يمكن أن تستمر إلى أجل غير محدد. لكن الدول الباقية، لا سيما إيران، في وضع لا تُحسد عليه. ففي العقود المبكرة من القرن الواحد والعشرين، ستجد هذه الدول نفسها محرومة مما قد بات اليوم أبرز مصادرها. لن يكون للأمر سوى أهمية بسيطة نسبياً في دول الخليج، سواء على الصعيد العالمي أو الشرق أوسطي. فالعمال الوافدون سيعودون أدراجهم أو يذهبون إلى أمكنة أخرى والدول وشعوبها الصغيرة ستعود إلى الغموض الذي تجاوزته لفترة قصيرة. لكن إيران أمر آخر،

فهي تحتل مساحة كبيرة يتزايد سكانها بسرعة وهي دولة قوية تدعمها من ناحية عقيدة ثورية عسكرية ومن ناحية أخرى آلة حرب ذات فعالية متزايدة. ومع اقتراب الثورة من مرحلتها النابوليونية أو الستالينية ومع دنوّ النهاية بالنسبة لمصادر النفط الإيرانية، سوف لن يتردد حكّام هذه الدولة، بغض النظر عن هويتهم في تلك المرحلة، في الطمع بالمصادر التي لا تزال هائلة لدى جيرانهم.

بالطبع، من الأفضل وجود برنامج تعاون وتطوير على صعيد المنطقة. لكن نظراً لتاريخ المنطقة على هذا الصعيد وشخصية معظم حكامها الحاليين وعاداتهم تبدو إمكانية النزاع المرير أكبر بكثير. في حال كهذه، ستكون الدول التي تعلّمت كيف تبقى وتتقدّم من دون مصادر نفطية، كتركيا والأردن وإسرائيل وتونس والمغرب، في وضع مريح جداً.

تتراوح الإحصاءات المتعلّقة بالدخل والتصدير وفرص العمل الجديدة والانخراط في المدارس بشكل كبير من دولة إلى أخرى في المنطقة. وتأتي إسرائيل في المقدمة من دون عناء بفضل المستوى التعليمي العالي نسبياً لسكانها وصناعاتها المتقدمة تقنياً. وتأتي في المرتبة الثانية تركيا ذات المبادرة الفردية المتقدمة في مجالي الإنتاج المحلي والتصدير في آن معاً. وقد أدت بعض معالم الازدهار في الشرق الأوسط إلى ظهور تعبير «نمور الأناضول» وذلك للمقارنة بالاقتصادات المزدهرة في شرقي آسيا. ومن بين الدول العربية، تملك المغرب وتونس والأردن أفضل سجل في هذا المجال وتقدم أكبر الوعود. فالمغرب وتونس تنفقان القليل على التسلّح، أما الأردن فقد حدّ من هذا الإنفاق. ولأن الدول الثلاث لا تملك مصادر طبيعية قابلة للتصدير، فهي تعتمد بشكل كبير على تطوير الموارد البشرية. وينعكس ذلك في إحصاءات

الأمية والانخراط في المدارس ووفيات الأطفال ومتوسط العمر المتوقّع. تتخلّف المنطقة في معظمها عن سائر مناطق العالم في مجال الصادرات وتوظيفات القطاع الخاص والإنتاجية والإدارة الفعالة للمصادر الطبيعية. وقد فشل الكثير من دول المنطقة في تحسين المستوى المتدني أساساً للمعيشة لدى شعوبها أو حتى الحفاظ عليه. فالصادرات الفعلية بالنسبة للفرد تتراجع بشكل عام. وسيزداد الوضع سوءاً في حال بقيت أسعار النفط، كما يتوقع البعض، منخفضة أو لا يمكن التنبؤ بها في أفضل الأحوال.

وستكون المياه قضية أهم من النفط لأنها تؤثر بشكل مباشر في كل دول المنطقة، وليس مجرد البعض منها. لم تعد الزراعة في الشرق الأوسط كافية لإطعام جميع سكان المنطقة، وهذا العجز مرشح لمزيد من التدهور، فالحاجة لإطعام عدد من السكان تتنامى باستمرار يتطلب المزيد من الطعام.

لكن الحاجة لإيواء هؤلاء والتوسع المستمر للقرى والمدن يحدّان من القدرة على إنتاج هذا الطعام. وتعتمد الزراعة على التربة والماء. لكن الشرق الأوسط لا يملك السهول الشاسعة والخصبة الموجودة في مناطق العالم ذات الحظ الأكبر. فمعظم سطحه يتألف من جبال وصحارى بينما المناطق الزراعية محدودة وتعتمد على الأنهار. وتدور حول الأنهار مشاكل تقنية وسياسية في آن معاً.

يمكن الحدّ من المشاكل التقنية ببناء السدود ووضع خطط الريّ. لكن المشاكل التقنية، الكامنة حتى الآن، ستتفاقم مع هذا البناء. فمنابع الكثير من الأنهار الكبرى التي تعتمد عليها دول الشرق الأوسط لا تخضع لسيطرة هذه الدول. إذ إن نهر الأردن الحيوي لإسرائيل وفلسطين والأردن، ينبع من سوريا. ونهر الفرات، الشريان الحيوي لسوريا وبشكل أكبر للعراق، تقع منابعه في تركيا. ويعبر

نهر النيل عدداً من الحدود الدولية أثناء رحلته من منابعه إلى مصر.

لم يكن لهذا الوضع من أهمية كبرى في الماضي. لكنه كذلك الآن وسيبقى كذلك ما بقي النمو السكاني يخلق طلباً متنامياً على الماء وما بقيت التكنولوجيا تشكّل قدرة متزايدة على التحكم بالماء. يمكن مع مرور الوقت أن يُستنفد النفط أو يُستعاض عنه بمادة أخرى. لكن الماء، الذي قد يُستنفد، لا يمكن الاستعاضة عنه وسيصبح بعد زمن ليس ببعيد جداً المسألة الأبرز بين دول المنطقة التي ستفاقم العداوات وتوتّر الصداقات.

لكن في هذه المسألة يمكن الاختيار بين النزاع والتعاون، أكثر مما يمكن ذلك في مسألة النفط. فتركيا، الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك فائضاً يمكن تصديره من الماء، قد عرضت من وقت لآخر تصدير هذه المادة في أنابيب أو ناقلات بحرية. لكن مخططات كهذه لم تصل

إلى خواتيمها بسبب النزاع وعدم الثقة بين الدول التي يمكن للأنابيب أن تمر عبرها. لكن عندما يسود السلام، يمكن إحياء هذه المخططات عبر نظام تعاون على صعيد المنطقة. والأهم من ذلك، أن دول المنطقة يمكن أن تتعاون في مشاريع لتحلية المياه. لكن في الوقت الراهن على الأقل، تبقى التحلية الحل الوحيد لمشاكل المياه في المنطقة. فمياه البحر لا تُستنفَد ويمكن لها أن تؤمن مختلف الحاجات إلى المياه حتى أجل غير محدد. وبالفعل، هناك محطات تحلية في بعض الأمكنة، لكن هناك العديد من المشاكل، أهمها اثنتان. الأولى أن التحلية، بما تتطلبه من تقنية وفي الظروف الحاضرة، لا يمكن لمعظم الدول تحمل أعبائها الاقتصادية. والثانية أن معامل التّحلية عرضة بشكل خطير للاعتداء، سواء في عمليات إرهابية أو بأسلحة تقليدية.

في هذه الأثناء، يمكن لإجراءات مؤقتة أن تؤمن

استخداماً أكثر اقتصاداً للمصادر المائية المتوافرة ومن الأرجح أن يتمّ اللجوء إليها. فزراعة القمح في السعودية والخضرة والفواكه في الإمارات الصحراوية، يمكن أن تكون ذات قيمة دراماتيكية، لكنها تتطلب استخداماً خاطئاً وسخيفاً للماء ولا بد أن يتمّ الاستغناء عنها عندما يسود المنطق على الاستعراض. ويمكن توفير المياه أيضاً بوسيلة أقل وضوحاً لكنها مهمّة، وتتمثّل في الاستغناء عن الزراعات غير الأساسية والمتطلبة للكثير من المياه. حتى البرتقال الأساسي في إسرائيل سوف يفسح المجال أمام محاصيل أخرى أكثر ملاءمة للمناخ القاحل. وفي الواقع، تجري تجارب هامة حول الزراعة الصحراوية وشبه الصحراوية في مراكز الأبحاث في إسرائيل. ويمكن لهذه المشاريع أن تتحول مثلاً يُحتذى في المنطقة بأسرها.

ويتمثّل الإلحاح المتنامي للوضع ببعض

الإحصاءات التي أُعلنت في المؤتمر السنوي لاتحاد غرف التجارة الدولية الذي انعقد في القاهرة في شباط ١٩٩٧. فبحسب هذه الأرقام، سيرتفع عدد العرب من ٢٥٢ مليوناً في ١٩٩٦ إلى ٢٩٠ مليوناً في العام ٢٠٠٠، أي بمعدل نمو يساوي ٢,٥ في المئة. وبحسب إحصاءات أعلنها وزير التجارة المصري، على الدول العربية الآن أن تستورد ما قيمته ٤٠ مليون دولار من الطعام كل يوم لإطعام سكانها. وتستورد هذه الدول حالياً ٦٥ في المئة مما تحتاج إليه من القمح و٧٤ في المئة مما تحتاج إليه من السكر و٦٢ في المئة مما تحتاج إليه من الزيوت النباتية. وتكمن المشكلة الرئيسية في إيجاد الصادرات اللازمة لتغطية ثمن الواردات.

في الوقت الراهن تقلّ الصادرات غير النفطية للعالم العربي وإيران معاً عن صادرات فنلندا. ومع تزايد اعتماد المنطقة الواردات الغذائية، ستزداد الحاجة إلى وجود صادرات مصنّعة. لكن إحدى

المشكلات المستمرة بقاء الاستثمارات دون المستوى المطلوب بسبب الشروط المعقدة والمستوى المتدني للخصخصة والبنى التحتية الرديئة والمتدهورة غالباً والأسواق المالية غير المتطورة. وبسبب بعدهم كل البعد عن القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية إلى المنطقة، يميل أثرياء الشرق الأوسط إلى توظيف جزء كبير من ثرواتهم في الخارج. ولا يمكن للنزاع وفقدان الأمن إلاّ أن يزيدا من هذه الاتجاهات.

من بين كل الدول العربية، تملك المغرب وتونس والأردن أفضل السجلات في الاقتصاد. وتتدبر الدول الثلاث أمورها من دون العائدات النفطية التي شوّهت النمو في السعودية ودول الخليج. وقد تجنّبت الدول الثلاث الأسلوب المدمّر القاضي بوضع السياسة الاقتصادية بيد الدولة الذي ما زال يعيق الاقتصاد في كل من الجزائر ومصر. وتكرّس الدول الثلاث مصادر هامة لتطوير التربية والبنى

التحتية. وتنفق تونس في الواقع أكثر من أي بلد إسلامي آخر على تعليم الإناث. وتسود في الدول الثلاث أوضاع صحية تتطور بسرعة وتنعكس في مستويات متدنية لوفيات الأطفال ومستويات مرتفعة لمتوسط العمر المتوقع. وتُظهر هذه التطورات بوضوح شديد السبيل إلى ازدهار أكبر من خلال السلام والتطور السلمي. وتُظهر سوريا والعراق بوضوح مماثل على الأقل السبيل إلى الكارثة من خلال التسلط السياسي والاقتصادي والنزاع الداخلي والخارجي. ومن دون الكثير من الشك، بالإمكان تحديد أي من السبيلين سوف يختاره السوريون والعراقيون لو تمكنوا يوماً من ممارسة حقهم في الاختيار.

من الظواهر المهمة الأخرى الناتجة حالياً عن الانفجار السكاني في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا هجرة اليد العاملة. تملك أوروبا الغربية مستوى معيشة مرتفعاً نسبياً ومستوى ولادات

منخفضاً، وسينسحب المستويان على أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية في مستقبل غير بعيد جداً، لكن جيرانهم الجنوبيين والجنوب شرقيين في شمالي أفريقيا والشرق الأوسط يعانون من مستوى معيشة منخفض ومستوى ولادات مرتفع. وقد سهّلت وسائل السفر الحديثة والانفراج السياسي الوصول إلى الدول الأوروبية على اختلافها والدخول إليها. ويعتبر الكثير من هذه الدول في الوقت الحاضر هجرة اليد العاملة، لا سيما من تركيا وشمالي أفريقيا إلى أوروبا الغربية، مشكلة كبيرة. ويمكن لعملية السلام بين إسرائيل وجيرانها، في حال استمرت، أن تؤدي إلى نتائج مماثلة، فالاقتصاد الإسرائيلي المتنامي يجذب اليد العاملة الفلسطينية وربما غيرها من الأيدي العاملة العربية.

من الأوجه الهامة لتدفق المال على المنطقة المساعدات والتقديمات على اختلافها. أبرز

المصادر على الإطلاق، حكومة الولايات المتحدة التي تؤمن مساعدات مالية واسعة النطاق لغرضيْ الإنماء والتسلح، وأبرز الدول المتلقّية إسرائيل ومصر، ثم تركيا وأرمينيا. ولأن هذه المساعدات تهدف إلى منع حصول تغييرات مفاجئة وعنيفة في المنطقة، من المرجح ألّا تستمر في وضعها الحالي. فالمساعدات العسكرية ستتراجع مع تراجع خطر المواجهة المسلحة. وستُعتبر المساعدات الاقتصادية غير ضرورية حيث تكون فعّالة ومن دون مغزى حيث تكون غير فعّالة. ففي إسرائيل، حيث لا يبدو كثيراً أن الخطر العسكري يتراجع، من المرجح أن تستمر المساعدات العسكرية. لكن المساعدات الاقتصادية ستبدو أصعب على التبرير بسبب تراجع مكانتها في الاقتصاد الإسرائيلي الذي ينمو بسرعة ويتطور باضطراد. وتمرّ المساعدات إلى مصر عبر الكونغرس الأميركي على هامش

المساعدة إلى إسرائيل ولن تستمر لوحدها على الأرجح، لا سيما عندما يُنظر بنوع من الشك إلى السياسة المصرية تجاه عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة.

وتأتي إلى الشرق الأوسط مساعدات مهمة من مصادر خارجية خاصة، لا سيما من الجاليات اليهودية والمسلمة في الأميركيتين وأوروبا الغربية وأستراليا. يُخصص معظم هذا المال للتنمية والتعليم وعمل الخير وأغراض إنسانية أخرى، فيما يُحوَّل قسم منه لخدمة أغراض سياسية علنية أو سرّية. ولا يكون التمييز سهل التبيان أو قابلاً للاستمرار في جميع الأحوال. فالحركات الإرهابية والانقلابية المختلفة، وبعضها مدعوم من أنظمة، تجد في أوروبا وأميركا الشمالية حرية تسمح لها بالمناورة، مالياً وعملانياً على السواء، وهي حرية لا تتوافر في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.

تستعمل هذه الحركات هذه الحرية لأغراض تدميرية. فالثورة الإيرانية ضد الشاه خطت خطوة عملاقة إلى الأمام عندما انتقل قائدها خميني من العراق إلى باريس حيث توافرت له وسائل اتصالات حديثة غير خاضعة للرقابة. ويتبع آخرون هذا المثال الناجح وسيتبعه غيرهم في المستقبل. ففي صفوف الجالية التركية في أوروبا، لا سيما في ألمانيا، يجمع الأصوليون وكذلك الانفصاليون الأكراد الأموال ويخطّطون لانقلابات. والحرب في الجزائر يتم التخطيط لها وتمويلها وإدارتها من فرنسا، وذلك بدرجة مثيرة للذعر. ويركّز «مكتب النهضات الإسلامية»، التابع للحكومة الإيرانية والمخصص للدعاية للثورة الإسلامية وأفكارها في دول إسلامية أخرى، قواعد الدعم المالي والعملاني الأساسية التابعة له في أوروبا. وفي الوقت نفسه، تتعرض الجمهورية الإسلامية للخطر من

مجموعات معارضة متطورة تستعمل الحرية الديموقراطية ووسائل الاتصالات المتقدمة في الغرب لتحدي النظام القائم في بلدها.

وهناك تحويلات مالية ضمن المنطقة نفسها، بعضها ما يصدر عن حكومات، وأبرزها إيران وليبيا، وبعضها ما ينفقه أفراد أغنياء، أغلبهم من سكان السعودية والخليج. وفي تركيا، البلد المسلم الوحيد في المنطقة حيث تجري انتخابات حرة، تأخذ هذه التحويلات طابع المساهمات في الحملات الانتخابية وتكون مموّهة بشكل ملائم. وحتى في الديموقراطيات الغربية الأقدم والأكبر تجربة، تصعب متابعة مساهمات من هذا النوع وتأثيراتها ويصعب توثيقها. وهكذا، يكون لهذه المساهمات تأثيرات أكبر بكثير في الديموقراطيات الأحدث في الدول الأفقر، حيث الخبرة أقل في متابعة السبل التي تسلكها الأموال وفي قياس مدى تأثيرها. لكن هذه المهمات ستسهل مع

تراجع تدفق عائدات النفط ومع ازدياد خبرة ديموقراطيات المنطقة في التحري والإجراءات المضادة.

توصف السياحة بأنها أحد أفضل ما يمكن للمنطقة أن تتوقعه. هناك من دون شك مجال للتحسين، ففي الوقت الراهن لا تتعدى مداخيل المنطقة بأسرها من السياحة نصف عائدات المكسيك وتكاد تساوي عائدات تايلاند في التسعينيات. لكن تطور السياحة، كأي أمر آخر، يعتمد على الأمن المحلي والإقليمي. فلا يبدو أن أعداداً كبيرة من السياح ستتجرأ على مخاطر الحرب والإرهاب.

فمع قليل من الاستثناءات، لا تبدو التوقعات لمستقبل المنطقة السياحي مشرقة. فالإنتاجية تتراجع دراماتيكياً، وفرص العمل الجديدة تجمّدت، ومعدّلات البطالة هي الأعلى في العالم. هذا ويتزايد الفقراء عدداً ويزدادون فقراً.

المطلوب تطوير اقتصادي هائل لتجنّب الكارثة، وهو يتطلب بدوره تغييرات اجتماعية وثقافية وعلمية ليتمكن الشرق الأوسط من مماشاة الدول المتقدمة، سواء في الغرب أو في الشرق.

الفصل السادس

الماضي والمستقبل

سيكون للصراع بين الديمواقراطية والأصولية تأثير مباشر في خيار آخر ـ بين الحداثة الخارجية والداخلية. فالحداثة الخارجية تعني قبول الأجهزة وأسباب الراحة والرفاهيات التي يأتي بها العلم والصناعة في الغرب. وفي الوقت نفسه رفض ما يُعتبر قيماً غربية خبيثة. لكن ذلك يعني في غالب الأحيان رفض العلم الذي أنتج الأجهزة وأسباب الراحة هذه وأسلوب الحياة الذي جعل هذا العلم ممكناً. بكلام آخر: تعني الحداثة الخارجية شراء بندقية

وإطلاقها. فيما تعني الحداثة الداخلية تعلّم كيفية صنع البندقية وفي النهاية وضع تصميم لها. ولا يبدو هذا ممكناً في الدول التي تُدرَّس فيها العلوم في المدارس بكتب عمرها خمسون سنة، مثل بعض دول المنطقة.

ويعني اللحاق بركب العالم الحديث أكثر من استعارة التكنولوجيا الحديثة أو شرائها. إنه يعني التحول إلى جزء من العملية التي تُنتج هذه التكنولوجيا، أي المرور عبر الثورة الفكرية والتحول الاقتصادي والاجتماعي وفي النهاية السياسي الذي يسبق التغيير التكنولوجي ويرافقه ويليه.

في هذا المجال، لا يزال الشرق الأوسط متخلّفاً كثيراً عن غيره من المناطق التي لحقت حديثاً بالحداثة، مثل كوريا وتايوان وسنغافورة. ولا يزال متخلّفا أكثر عن اليابان التي حققت أول اتصال بالغرب بعد قرون من أول اتصال بين الشرق الأوسط والغرب. وكان تحوّل «النمور الآسيوية»

أكثر دراماتيكية، وتزداد الهوّة بين اقتصاداتها واقتصادات الشرق الأوسط يوماً بعد يوم. ففي منطقة تخرّج جامعاتها عشرات الآلاف من المهندسين كل سنة، بات طبيعياً أن تجلب الحكومات والشركات المتطلبة لأعمال عالية التقنية متعاقدين من كوريا، الدولة التي خرجت حديثاً من فترة طويلة من الحكم الاستعماري المتسلّط الذي تلته سنوات من الحرب المدمرة. إن لم تتمكّن دول الشرق الأوسط من التحوّل إلى العصر الحديث، ستتوسّع هذه الهوة.

هناك ثلاثة عوامل يمكن أن تساعد في تحويل الشرق الأوسط، هي تركيا وإسرائيل والنّساء. وفي السابق، نأت تركيا بنفسها عن المنطقة ووقعت إسرائيل في عزلة وتعرضت النساء للقمع.

من بين العوامل الثلاثة، تكتسب النساء أهمية خاصة، فهنّ، لو سُمِح لهن، للعبن دوراً رئيسياً في إدخال الشرق الأوسط في عصر جديد من التطور

المادي والتقدم العلمي والتحرر الاجتماعي - السياسي. فمن بين جميع سكان الشرق الأوسط، تملك النساء أكبر مصلحة في التحرر الاجتماعي والسياسي. هم حالياً من بين أشجع المدافعين عن الحرية ومن بين أكثرهم تأثيراً، وقد يكون تحقيق هذه الحرية على أيديهن. وكما هي الحال في مناطق أخرى من العالم، يدافع بعض النساء بل يصفّق لخضوع جنسه. ويستسلم البعض الآخر للأمر بخنوع لأنه لم يعرف وضعاً مغايراً. لكن النساء، وبأعداد متزايدة، سوف يثرن على الوضع بفضل تأثرهن بالأفكار التي تدور حول التحرر والمساواة وانفتاحهن المضطرد على التأثيرات والأمثلة الخارجية. لا تملك الدول الإسلامية أي أمل في اللحاق بركب العالم المتقدم، إن لم نقل مواكبته، طالما تحرم أنفسها من مواهب نصف سكانها وطاقاتهم وتوكل مهمة تربية معظم النصف الآخر لأمهات غير متعلمات أو مسحوقات.

ستبقى الحركة النسائية تعاني من ارتكاسات جدية في الشرق الأوسط. لكن هذه الارتكاسات، مثلها كمثل التجاوزات التي ترتكبها حركة الطالبان في أفغانستان والقمع المجرم الذي تعانيه النساء في بعض الدول العربية، لن تنجح إلى الأبد. حتى في إيران، حيث كانت المعاداة لحقوق المرأة عنواناً رئيسياً من عناوين الثورة الخمينية، بدأت المرأة تلعب دوراً متنامياً في بعض جوانب الحياة العامة. وسيكون للنساء في الجاليات الإسلامية في أوروبا وأميركا تأثير كبير في تحرر أخواتهن اللواتي بقين في الوطن.

تقف تركيا اليوم أمام خيارات مهمة. فقد تختار، كما قد يفضّل بعض زعمائها، أن تدير ظهرها للغرب وتعود أدراجها إلى الشرق الأوسط لتكون تابعة، لا قائدة هذه المرة، في مسيرة يحدّد اتجاهها آخرون. لكنها قد تختار، كما قد يفضّل البعض الآخر من زعمائها، أن تشدّ أواصرها مع الغرب

وتدير ظهرها للشرق الأوسط، باستثناء دوله التي تشارك تركيا ميولها الغربية وطموحاتها الديموقراطية. وفي أي من الحالين، يمكن لتركيا أن تلعب دوراً متنامياً في المنطقة وهو ما ستفعله على الأرجح. يملك الأتراك تجربة سياسية أكبر واقتصاداً أكثر تطوراً ومجتمعاً أكثر توازناً مقارنة بالدول العربية. قد يلعب الدور التركي، وربما الزعامة التركية نفسها، دوراً أساسياً في تأثيره في الخيارات العربية. وستحدد خيارات تركيا في المستقبل القريب الاتجاه الذي سيتخذه التأثير التركي وسيترك الصراع العربي ـ الإسرائيلي أيضاً، بطريقة أو بأخرى، تأثيراً عميقاً في تطور المنطقة ككل. يمكن لهذا التأثير أن يكون إيجابياً أو سلبياً. في حال ازداد الصراع مرارة واكتسب صفة الاستمرارية التي تتميّز بها بعض النزاعات الأخرى الأقدم منه في المنطقة، سيكون له تأثير مدمّر على كل من المجتمعين الإسرائيلي والعربي،

فيحول الطاقات والمصادر عن أهدافها الخلاّقة إلى أهداف مدمّرة ويمنع تقدم المنطقة إلى عصر جديد من التكنولوجيا المتقدمة والحرية السياسية.

أما السلام، فعلى العكس من ذلك، فسيساعد هذا التقدم ويعمل على تسريعه. حتى الجوانب السلبية للحكم الإسرائيلي قد تساهم من دون قصد بشكل معيّن وبطريقة معيّنة في هذه العملية. فكل يوم تقريباً تحمل الراديوات والتلفزيونات، بما فيها الراديو والتلفزيون الإسرائيليان بشكل خاص، تقارير عن احتجاجات فلسطينية على القمع الإسرائيلي في البرلمان والمحاكم ووسائل الإعلام، وكذلك الشارع، حيث يتجمّع المحتجون للتنفيس عن غضبهم. ليس صعباً أن يلاحظ المرء أن كل ذلك جديد في منطقة لا يقاضي فيها المواطنون عادة الحكومة في المحاكم ولا يستنكر فيها المعارضون السياسات التي لا تعجبهم في البرلمان ووسائل الإعلام التي تديرها الدولة. والأهم من ذلك، لا يقوم الشبان

في معظم دول المنطقة برمي الحجارة على الجنود ولا يردّ الجنود على الهجوم بخراطيم المياه والرصاص المطاطي. هذه الفروقات يراها الجميع ويفهمونها.

إذا حلَّ السلام، قد تحقّق شعوب الشرق الأوسط متعاونة اختراقها الخاص بها، كما حصل في مناطق أخرى، وتستعيد الدور الخلاق الذي لعبته في تاريخ الحضارة. وقد وصف توماس إدوارد لورنس، المعروف بلورنس العرب، أحد الأشكال الممكنة لذلك في مقال يحمل تنبؤاً لافتاً، نشره في العام ١٩٢٠:

«سيتضمن نجاح المخطّط [الصهيوني] حتماً ارتفاع السكان العرب الحاليين إلى المستوى المادي الخاص بهؤلاء، بعد وقت قليل، وقد تكون للنتائج الأهمية الكبرى بالنسبة للعالم العربي. قد يصبح هذا النجاح مصدراً للتجهيز التكنولوجي الذي قد يعطيهم الاستقلال عن أوروبا الصناعية، وفي هذه الحال قد تصبح الكونفدرالية الجديدة عنصراً رائعاً

من عناصر القوة العالمية. لكن هذا الاحتمال لن يحدث في الجيل الأول أو حتى الجيل الثاني...»

بفضل السلام والتعاون بين أمم المنطقة قد يمكن حل مشاكل عديدة وإطلاق عملية توسع اقتصادي عظيمة. وسيمكن لإسرائيل، بفضل تكنولوجيتها وعلومها المتقدمة والمعقّدة، أن تقدم مساهمة أساسية. سيتطلّب تعاون مثل هذا تجاوز الكثير من العوائق النفسية، كإزالة عدم الثقة ونسيان المظالم والتخلي عن الكبرياء. كل هذه الأمور صعبة وربما مستحيلة، لكن من دونها لا تملك المنطقة كبير أمل بالتقدم المعنوي أو المادي.

في تسعينيات القرن العشرين، يقل مجموع الناتج القومي الإجمالي في مصر والأردن وسوريا ولبنان، أي كل جيران إسرائيل العرب المباشرين، عنه في إسرائيل لوحدها بشكل كبير جداً. والفرق بين نسبة هذا الناتج للفرد الواحد بين هذه الدول وإسرائيل أكبر من ذلك. فبحسب

إحصائيات الأمم المتحدة للفترة نفسها، يبلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد في إسرائيل سبعة أضعافه في لبنان، وعشرة أضعافه في الأردن، واثني عشر ضعفه في سوريا وعشرين ضعفه في مصر. قد يساعد التعاون على تحقيق نبوءة لورنس وتضييق الهوة بين الجانبين. ولا شك أن استمرار النزاعات وضروب المقاطعة سوف يوسّع هذه الهوة.

الفصل السابع

عودة إلى الأمبراطورية

لن تبقى نافذة الفرصة مفتوحة إلى الأبد. حتى عندما تسمح التكنولوجيا والمواصلات الحديثة بالاستغناء عن نفط الشرق الأوسط وطرق الترانزيت فيه التي كانت ذات أهمية أساسية في الماضي، ستبقى المنطقة مهمة نوعاً ما، فهي ملتقى ثلاث قارات، ومركز ثلاث ديانات، وموقع استراتيجي يجب الحفاظ عليه أو خطر يجب التوجّس منه. فبعد زمن قد يطول أو يقصر، ستعود المنطقة موضع اهتمام القوى الخارجية، سواء منها القديم الذي يعود إلى الحياة

أو الجديد الذي يولد. وفي حال حافظت المنطقة على مسارها الحالي، علماً أنها لا تملك مصادر الهند والصين ولا تكنولوجية أوروبا وأميركا وصناعتهما، فهي ستعود إلى دائرة الخطر بدلاً من أن تصبح شريكاً في لعبة السياسة الدولية الكبرى.

في الوقت الحاضر، يمكن لشعوب الشرق الأوسط أو حكوماته أن تحدد بشكل متنام مصائرها بأنفسها. قد تختار سبيل يوغوسلافيا أوَ لبنان، أي سبيل الشرذمة والنزاع الداخلي المميت. قد تعلن، كما رغب البعض بوضوح، حرباً دينية جديدة، أو جهاداً، فتثير من جديد حرباً دينية مضادة، أو حرباً صليبية، كما حصل منذ ألف سنة. فأي حركة أو قوة عسكرية تعرّف نفسها بتعابير دينية ستعرّف مناوئيها بتعابير دينية أيضاً وقد يتقبّل هؤلاء المناوئون هذا التعريف عاجلاً أم آجلاً. فمن يُسمّون أصوليين مسلمين، يحاربون في سبيل الإسلام ويرفضون علناً فكرة الولاءات الوطنية أو

القومية التي يعتبرونها وثنية وتقسيمية، والأسوأ من ذلك، نتيجة للتأثير الغربي. ولأن الإسلام قضيتهم، فإن أعداءهم هم من يعتبرونهم أعداء الإسلام، أي أتباع الأديان الأخرى أو الذين لا يتّبعون ديناً على الإطلاق. فالصراع بالنسبة للقوميين والوطنيين هو مع الصهيونية والأمبريالية. لكن في لغة الأصوليين، استعاد هذان المفهومان اسميهما القديمين، أي اليهودية والمسيحية. لا يملك أحد حقاً في تسمية المصري أكثر من الأقباط، أي المصريين المسيحيين. لكن الهجوم على الكنائس والقرى القبطية بات تكتيكاً شائعاً لدى المسلمين الأصوليين الذين لا ينطقون باسم البلد بل باسم الدين. لا يمكن لصراعات من هذا النوع إلاّ أن تفاقم العلاقات بين الشرق الأوسط والعالم الخارجي وتزيد إمكانية العودة إلى الأمبراطورية.

طالما بقي النزاع والاضطهاد سائدين لن يكون هناك للشرق الأوسط كبير أمل في تحقيق مساواة

حقيقية بينه وبين الدول المتقدمة وفي المحافظة بالتالي على استقلاله عن هذه الدول. عندما تعيش المجتمعات النابضة بالحياة والخاملة، والأقوى والأضعف، جنباً إلى جنب يصبح هناك نوع من الاختراق وحتى نوع من الهيمنة ربما لا يمكن اجتنابه.

من سيكون اللاعبون في هذه اللعبة المتجددة لسياسات القوى الكبرى في الشرق الأسط؟ ففي حرب الخليج وما تلاها أظهرت الولايات المتحدة بوضوح أنها لا تملك طموحاً استعمارياً، في هذه المنطقة على الأقل. وستظل المصالح الاقتصادية الأميركية المهمة حاضرة، وسيبقى الحفاظ عليها يتطلّب في بعض الأوقات حضوراً عسكرياً، وذلك بناء على توسّل الزعماء المحلّيين في غالب الأحيان. لكن هاتين المصلحتين ستتراجعان مع اقتراب النفط من نهايته المحتومة. فبغض النظر عن بعض التطورات الواعدة للصناعة التكنولوجية

المتقدمة التي لا تتجاوز النطاق الضيّق وبعض الأمكنة القليلة، لا يوجد الكثير غيرها في الشرق الأوسط لجذب اهتمام المستثمرين أو الطامعين. فإجمالي استثمار القطاع الخاص الأميركي في كل الشرق الأوسط، بحسب إحصاءات العام ١٩٩٥، لم يتجاوز ثلث توظيفاته في أستراليا، وخمس توظيفاته في اليابان وأقل من عُشر توظيفاته في كندا. وقد تزايدت هذه الفروقات خلال عدد من السنوات ومن المتوقع أن تتزايد في السنوات المقبلة.

فالمصلحة الاستراتيجية الأميركية العظمى انتهت بانتهاء الحرب الباردة. لكن بعض المصالح الاستراتيجية الأقل شأناً تبقى، وتركّز عموماً على التهديدات الإرهابية المنطلقة من المنطقة. وستعود المصالح الاستراتيجية إلى الحياة من دون شك في حال تورطت قوى خارجية أو عندما يحصل ذلك.

لا يبدو أن القوى الأوروبية، منفردة أو مجتمعة، ستعود إلى المسارح التي شهدت فشل سياساتها الاستعمارية. فأزمتا البوسنة وقبرص أظهرتا عدم قدرة أوروبا على التعامل من دون مساعدة خارجية مع المشاكل التي تنفجر عند عتبة بابها. فالأرجح أن تكتفي هذه الدول بالمعاملات المالية والتجارية، وبعض الأرباح السياسية العربية عندما تسنح الفرصة. لكن روسيا قصة مختلفة. هي حالياً خارج اللعبة بسبب مشاكلها الداخلية التي تشلّها، ويظهر ضعفها بطريقة مؤلمة من خلال بضع محاولات فاشلة قام بها زعماؤها لتأكيد دور لبلادهم في عملية صنع السلام. لكن من دون شك سيتغير الوضع في المستقبل القريب أو البعيد. فأي بلد يملك مصادر روسيا وعدد سكانها وتقدمها العلمي والتكنولوجي لن يبقى على الهامش حتى إشعار آخر. فعاجلاً أو آجلاً، ستعود روسيا إلى الساحة ولا يمكننا من الآن أن

نعرف أي روسيا ستكون. فهي قد تقع في قبضة نوع من الطغيان التوتاليتاري الفاشي أو الشيوعي، وقد تستعيد دورها كزعيمة للمسيحية السّلافية أو الأرثوذكسية، وقد تنجح بعد العديد من الجهود الفاشلة في إنشاء ليبيرالية روسية. كما وقد تستأنف طموحاتها الاستعمارية السابقة أو ترفضها. لكن يمكن الجزم بما يلي فقط: مهما كان النظام الذي سيحكم روسيا عندما تستعيد عافيتها، سيهتم هذا النظام بشكل حيوي بالشرق الأوسط، تلك المنطقة غير البعيدة من الحدود الجنوبية لروسيا والتي تربطها أواصر تاريخية ودينية وثقافية مع عناصر مهمة من الشعب الروسي، من بينهم اليهود والمسلمون، إضافة إلى المسيحيين.

قد يكون لحكّام روسيا الجديدة العديد من الخيارات حول سياسة بلادهم الشرق أوسطية. قد يتّبعون المثل الأوروبي الغربي فيحاولون الحفاظ على علاقات طيبة مع أكبر عدد ممكن من

المجموعات المختلفة من دون أن يقدّموا في الوقت نفسه أي مساعدة فعّالة لأي من هذه المجموعات. وقد يحيون السياسة السوفياتية القائمة على تقديم التشجيع والدّعم لتلك العناصر المعادية للغرب وإسرائيل. وعلى العكس من ذلك، قد يستنتجون أن الأصولية الإسلامية المسلحة أخطر على روسيا من الغرب. ويمكن تصوّرهم يكتشفون الصلة الثقافية القائمة بين روسيا وإسرائيل ويعملون على تطويرها، فإسرائيل مجتمع أسسه مهاجرون من الأمبراطورية الروسية القيصرية السابقة ودعمه أخيراً مليون مهاجر من الاتحاد السوفياتي السابق.

لا بد أن يشهد القرن المقبل نشوء قوتين عظميين جديدتين هما الهند والصين. فكلاهما يملك بحجم هائل التعداد والمصادر والتماسك اللازمة جميعها للعب دور كهذا. وكلاهما يواجه وبنجاح أكبر من ذلك الذي يحققه معظم دول العالم، تحديات الحداثة ويحقق الانتقال إلى عصر

جديد. ولا يزال كل منهما يعاني من مشاكل كبرى يجب تجاوزها. قد تؤخر هذه المشاكل تبوّأ أي من هاتين القوتين العظميين دوراً عالمياً، لكنها لن تمنع حصول ذلك. ما من شك أن الدولتين ستتدخلان في شؤون الشرق الأوسط بالطريقة نفسها تقريباً التي تدخلت فيها القوى الأوروبية في الماضي وللأسباب نفسها تقريباً. فبسبب وقوع الشرق الأوسط بين أوروبا في الغرب وروسيا في الشمال والصين والهند في الشرق ستكون هذه المنطقة هدفاً لاهتمام هذه الدول مجتمعة. وشأنها شأن القوى العظمى القديمة، ستلتقي القوى العظمى الجديدة في الشرق الأوسط كحلفاء أو كخصوم، وكأوصياء أو كسادة.

في كل من روسيا والصين والهند أقليات مسلمة مهمة. ففي الاتحاد الروسي، حتى بعد انفصال الجمهوريات ذات الغالبية المسلمة، لا يزال عدد المسلمين يوازي ١٥ في المئة من إجمالي عدد

السكان ـ وهي نسبة أعلى منها في أي بلد أوروبي غربي، حتى بعد الهجرة المسلمة إلى هذه الدول. تعيش نسبة هامة من هؤلاء المسلمين، لا سيما الشيشان والتّتار والبشكير، في كيانات ذات استقلال سياسي ذاتي داخل الاتحاد الروسي.

وعلى العكس من الاتحاد السوفياتي، لم تتفكّك الصين ولا تزال تفرض سيطرة أمبريالية على المناطق التي استولت عليها في آسيا الوسطى. وتتضمن هذه المناطق أراضي شاسعة تقطنها غالبيات إسلامية، يتكلم معظمها لغات تركية. وقد خلق الاستقلال الحديث العهد لأقربائهم في الاتحاد السوفياتي السابق آمالاً وتوقّعات جديدة بين المسلمين الصينيين، كما خلقت سياسة بايجنغ القاضية بتوطين أعداد ضخمة من أبناء العرق الصيني في المناطق المسلمة، موجات جديدة من الاستياء. ستواجه الصين مشكلة إسلامية متنامية وستزداد نقاط الاحتكاك بين

الصين وكل من العالمين التركي والإيراني. وقد تكون التجربة الروسية مع الأفغان مثالاً على ما ستؤول إليه الأحوال في الصين.

وفي الهند أقلية مسلمة كبيرة، يزيد حجمها عن تلك الموجودة في روسيا أو الصين. وقد انتاب علاقة الهند بالإسلام الكثير من المرارة بسبب صراع طويل، وبشكل أخص، بسبب الحروب مع الباكستان، على الرغم من وجود بعض دلائل التحسّن في العلاقات بين البلدين، وكما هي الحال مع روسيا والصين، وربما على عكس هاتين الدولتين، ستتأثر الهند بطريقة أو بأخرى في تعاطيها مع الشرق الأوسط بسكانها من المسلمين.

الفصل الثامن

عودة إلى العظمة

في الماضي، كان الشرق الأوسط مهد الحضارة الإنسانية والديانات التوحيدية. وفي العصور الوسطى، كان موطن أول مجتمع عالمي ذي ثقافة بينيّة، بكل ما للكلمتين من معنى، وكان مصدر ابتكارات وإنجازات عملاقة في كل حقل تقريباً من حقول العلوم والتكنولوجيا، والثقافة والفنون. كان قاعدة لأمبراطوريات متتالية، عظيمة وشاسعة. وكانت آخر هذه الأمبراطوريات وأعظمها من نواحٍ متعددة الأمبراطورية العثمانية. كانت في القرنين

السادس عشر والسابع عشر قوة عظمى عاتية. فقد وصلت جيوشها مرتين حتى فيينا وأبحرت سفنها حتى آيسلندا وسومطرة. ومن ذلك الوقت، لم تنشأ في الشرق الأوسط قوة عظمى ولا يبدو أن ذلك ممكن حتى يحل الشرق الأوسط مشاكله السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية التي تمنعه من تحقيق الخطوة التالية في التقدم الحضاري.

فالصراع المستمر في المنطقة، وتحوّل الطاقة والمصادر نتيجة لذلك إلى خدمة السياسة والتسلّح، لا يمكن إلاّ أن يزيد إمكانية التدخل والهيمنة الخارجيين. وفي حال وقع الشرق الأوسط تحت حكم الصين أو روسيا، إن استعادت مكانتها، فتختلف الأمور عما كانت عليه في الماضي. فالوفود القومية لن تتوالى على بايجنغ وموسكو، كما كانت الحال مع لندن وباريس، للتفاوض مع الحكّام هناك ولعرض قضايا شعوبها أمام الرأي العام في أي من الحاضرتين.

لقد نجح غاندي مع البريطانيين وكانت الانتفاضة فعّالة مع إسرائيل. لكن غاندي وزعماء الانتفاضة ما كانوا ليحصلوا على تسامح زعماء من طراز هتلر وستالين وصدام حسين.

لكن هناك سبيل آخر ـ سبيل السلام والتقدّم. وسيعتمد التقدم بشكل كبير على السلام. وسيتطلّب الأمر من كل الأطراف استعداداً للمساومة على دعاويهم استعداداً للتسامح مع دعاوي الآخرين. ولم يبدُ للمساومة والتسامح كبير الأثر في الشرق الأوسط في الماضي، لكن هناك بعض الأثر المتقطّع لكليهما لدى بعض اللاعبين الأساسيين. لو جمّعت الشعوب المختلفة مهاراتها ومصادرها حقاً، قد تتمكّن مجدداً من جعل الشرق الأوسط، كما كان في ماض يبعد باستمرار، مركزاً رئيسياً للحضارة الإنسانية. وإن فشلت في ذلك، فتواجه أجيالها الحاضرة والتالية مستقبلاً قاتماً.

لكل بلد في الشرق الأوسط وللمنطقة ككل، هناك نطاق من الإمكانيات المستقبلية التي يمكن الاختيار من بينها: فعلى أحد طرفي النطاق يقع التعاون والتقدم نحو السلام والحرية، والتنوير والازدهار؛ بينما تقع على الطرف النقيض حلقة مفرغة من الفقر والجهل، والخوف والعنف، والتسلط والفوضى، والخوف والإشفاق على الذات، وكلها قد تؤدي في النهاية إلى سيطرة غربية جديدة.

لمزيد من المطالعة

عجمي، فؤاد، **الورطة العربية: الفكر والممارسة العربيان منذ ١٩٦٧** (كمبريدج، ١٩٩٢).

أرجوماند، سعيد أمير، **العمامة محل التاج: الثورة الإسلامية في إيران** (نيويورك/أوكسفورد، ١٩٨٨).

جيلبرت، مارتن، **المنفى والعودة: الصراع في سبيل وطن يهودي** (نيويورك، ١٩٧٨).

عيساوي، تشارلز، **اقتصاد الشرق الأوسط: التراجع والاستعادة** (برنستن، ١٩٩٥).

دجنسن، جوهانس ج.ج.، **الطبيعة المزدوجة للأصولية الإسلامية** (لندن، ١٩٩٧).

لاكور، ولتر وروبن، باري (محرران)، **القارئ العربي - الإسرائيلي** (الطبعة الخامسة: لندن، ١٩٩٥)

لويس، بيرنارد، **تشكيل الشرق الأوسط** (نيويورك/أوكسفورد، ١٩٩٤)

البنك الدولي، **المطالبة بالمستقبل: اختيار الازدهار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** (واشنطن العاصمة ١٩٩٥).

ياب، م. ي.، **الشرق الأدنى منذ الحرب العالمية الأولى** (لندن، ١٩٩١).

زوركر، إريك ج.، **تاريخ تركيا الحديث** (لندن، ١٩٩٣).

فهرس عام

ش

ص

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

تنبؤات

برنارد لويس

مستقبل الشرق الأوسط

تنبؤات برنارد لويس عن الشرق الأوسط، تبدأ من العودة إلى التاريخ، بوصول نابوليون إلى مصر في العام ١٧٩٨ التي يعتبرها بداية تاريخ الشرق الأوسط، كما هي بداية مرحلة تدخل دول الغرب الطويلة في المنطقة. واليوم مع نهاية الحرب الباردة وتراجع القوى العظمى، فإن الأهم - في رأيه - أن المنطقة وللمرة الأولى منذ حوالى مئتي سنة، أصبحت أقدر على تقرير مصيرها بنفسها واتخاذ قراراتها المستقلة.

ويتفحص برنارد لويس في سياق تحليله بعض أصعب المعضلات والتناقضات المستعصية في ساحة بلدان الشرق الأوسط، حالياً. والشرق الأوسط، لا يعني في مفهوم أو تعريف لويس، البلدان المعروفة تقليدياً كمراكز ساخنة دائماً، كإيران أو العراق أو إسرائيل، بل معظم دول العالم الإسلامي، وخصوصاً دول جمهوريات آسيا الوسطى. فهو يقدم صورة أساسية لعالم يقف على حافة السقوط أو العظمة.




1855134810